الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ٣
الاثنين، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردينشولون . . . . . (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح، ستبدأ اللجنة وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني، في مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. واسمحوا لي أولا، أن أدلي ببضع كلمات بصفتي رئيس اللجنة الأولى.

ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود قبل نصف قرن من الزمان في أعقاب أبشع حرب مدمرة في تاريخ الانسانية. وتصادف إنشاء المنظمة العالمية في وقت أطلق فيه العنان لقوة الذرة التي كشفت عن مجال جديد لقدرة بدت غير محدودة على تحسين ظروف الإنسان، ولكنها وفرت، في الوقت ذاته، وسيلة لتطوير أشد الأسلحة التي عرفها الإنسان تدميرا. وكان تفجير القنبلتين الذريتين فوق هيروشيما ونغازاكي قبل ٥٠ عاما تذكرة صارخة بالخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على الحضارة العالمية، وحافزا دائما على تقوية عزمنا على نبذ وسائل التدمير البشعة هذه.

ولا شك في أن الأمر لم يكن مجرد رمز، عندما يكون أول قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، مكرسا لقصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية، وتخليص الترسانات الوطنية من الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الكبيرة الأخرى التي يمكن تكييفها لغرض الدمار الشامل. وحتى في ذلك الوقت المبكر استشعر الممثلون المجتمعون هنا الحاجة إلى نهج جديد للأمن يكفل البقاء في هذا العصر الجديد. وأستطيع أن أقول إن الإنسانية شعرت بالحاجة الملحة إلى إحداث تغيير جوهري، حتى قبل أن يتشكل وعيها بماهية هذا التغيير.

ولكن هذا التوق الوليد إلى التغيير طغت عليه الريبة والشك المتبادلان في حقبة الحرب الباردة. وسباق التسلح الذي أذكى الحرب الباردة حال دون البحث الجاد عن مفاهيم أمنية جديدة، على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الأمم المتحدة، بل بذلها المجتمع الدولي بأسره.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86326
9586326

والمرء، مع ذلك، لا يفوته أن يعترف بأهمية الخطوات المتخذة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، حتى في سنوات الحرب الباردة. وكان إدراك الأخطار الكامنة في انتشار الأسلحة النووية وآثارها الضارة بالبيئة في الأجلين القصير والطويل، علاوة على تحقيق التعادل الاستراتيجي بين الدولتين العظميين، سببا في تيسير التوصل إلى اتفاقات ساعدت على تفادي بعض أهم جوانب الانغماس المفرط في سباق التسلح.

وكانت الأمم المتحدة دينامية في اتخاذ خطوات لتحقيق أهداف أساسية. ففي وقت كانت تجري فيه أكثر من مائة تجربة جوية في كل عام، جاءت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ لتكون بمثابة جرعة من التعقل البيئي. وحينما استمر عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية في الازدياد بدأ شبح انضمام "دولة جديدة" إليها، يخيم على الأفق، وفرت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ البديل. وعندما فتح العلم الأبواب أمام امكانية استحداث أنواع جديدة وأشد رعبا من الجراثيم والسموم، جاءت اتفاقية عام ١٩٧٢ لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية عام ١٩٩٣ لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، لتغلقا الباب أمام هذه الفظائع.

كما حفزت الأمم المتحدة ودعمت ابتكار فكرة إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية - في عام ١٩٦٧، معاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي عام ١٩٨٦ معاهدة راروتونغا لجنوب المحيط الهادئ؛ والمعاهدة المقبلة الخاصة بافريقيا.

وقد تعززت كل هذه الجهود والانجازات بعقد ثلاث دورات استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، كانت أهمها الدورة الأولى التي عقدت في عام ١٩٧٨، والتي اعتمدت وثيقة ختامية تتضمن إعلانا للمبادئ وبرنامج عمل لتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، فضلا عن آلية تنفيذهما. وهكذا اعتبر الكثيرون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ميثاقا لنزع السلاح مازال صالحا حتى يومنا هذا.

ثم جاءت نهاية الحرب الباردة لتحرر العالم من إجهاد المواجهة العقائدية، وتفتح بذلك سبلا جديدة لاعتماد تدابير بعيدة المدى ترمي إلى القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

والواقع أن عددا من التطورات الإيجابية في ميدان نزع السلاح سلط الضوء في الآونة الأخيرة على الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. فتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى؛ والنتيجة الناجحة للمؤتمر الخاص المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ والمؤتمر الاستعراضي الذي اختتم منذ أيام بشأن أسلحة تقليدية معينة؛ وتسارع خطى المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لحظر التجارب حظرا شاملا بمعنى الكلمة، ليست سوى غيض من فيض التقدم الرائع الجاري إحرازه.

والسؤال الملح حقا هو، "هل يمكن الإبقاء على هذا التقدم؟" والمؤسف أن مجرد طرح هذا السؤال من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إنما يدل على عدم اعتراف بفضل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويبدو أنه يلقي ظلالا من الشك على حسن نواياها في نفس الوقت الذي تتحلى فيه بأقصى قدر من حسن النية. والمؤسف أيضا أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنه ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تثق صراحة بتصرفها في المستقبل أمر يدعو إلى قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتجد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن من الصعب الإيمان بأن خمسة عقود من الاعتماد على الأسلحة النووية لا يمكن أن تخلف إلا أثرا محبطا.

وكانت هذه المشاعر سائدة بقوة في مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وهي شهادة على مهارة وتفاني الوفود العديدة جدا في التغلب على تلك الصعوبات. ومؤتمر معاهدة عدم الانتشار بكل ما فيه من حالات

صعود وهبوط، اعتمد مقررات سيكون لها بلا شك أثر كبير ودائم على عملية نزع السلاح برمتها.

ويؤمل في أن تشكل القرارات المترابطة بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح؛ وتعزيز عملية استعراض المعاهدة؛ والتمديد إلى أجل غير مسمى أساسا مناسبا للتنفيذ المقبل الفعال والشامل لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. علاوة على ذلك، يمكـــن القول بثقة إن حجر الأساس أرسي لتعزيز الشبكة العالمية لنظم عدم الانتشار، سواء في مجال أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة التقليدية. ونتيجة لذلك، أعتقد بأن نظم عدم الانتشار القائمة وإنشاء نظم جديدة تستحق من اللجنة الأولى أن تنتهج نهجا متأنيا وخلاقا للغاية في مداولاتها.

من جانب آخر، ظلت المشاعر متأججة. وكل تفجير نووي حدث منذ مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لم يعمل إلا على زيادة تأجيجها. وأخشى ألا تكون هذه الدورة بمنأى عن مناقشات حادة بشأن هذه المسألة. ولا أطالب سوى بأن تكون المناقشات دوما هادئة بفعل الرغبة الصادقة في التوصل إلى أرضية مشتركة لتفادي الأخطار المحدقة بنا. ولنكن واضحين، حتى ولو على حساب الاطناب، في الثناء على الاتفاقات التي تم الالتزام بها جيدا، وعلى الحاجة إلى المزيد منها في السنوات المقبلة. ولا ينبغي للشعور بالرضا عن الذات ولا لنزعة الاستخفاف بالأمور أن يعرضا للخطر الوعد بإحراز مزيد من التقدم، أو أن يحجبا الرؤيا بتحقيق عالم يخلو من الأسلحة النووية.

وانطلاقا من هذه الروح، يمكن لهذه الدورة للجمعية العامة أن تكون مكثفة، وأن تفي بالغرض على ما أرجوه، إذ يتعين علينا أن نتصدى لأشد مسائل نزع السلاح إلحاحا في بيئة أمنية جديدة أساسا. ولكن لابد من أن نتجنب الأوهام: فنحن لسنا التجمع الأول منذ انتهاء الحرب الباردة. إن التغيرات المفهومية التي صاحبت انشاء الأمم المتحدة لم تتبلور بشكل نهائي ولم تتجذر بعد على الرغم من الامكانيات الجديدة. وإذا استطعنا أن نرعى في مداولاتنا هنا ظهور وقبول أفكار جديدة قليلة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، فينبغي أن نشعر ببعض الارتياح في الجهود التي نبذلها. وثمة دورات أخرى ومحافل أخرى ستستفيد من أعمالنا، ولنأمل في أن نطورها على نحو اضافي.

إن العمل المكثف للجنة مؤتمر نزع السلاح المخصصة لحظر التجارب النووية، والاسهامات الكبرى في وضع النصب المتداول الذي صاغته الدول المشاركة في تلك المفاوضات، والبيان الأخير للرئيس كلينتون بأن الولايات المتحدة ستوقف جميع التجارب إلى أجل غير مسمى، وستعمل في مؤتمر نزع السلاح على الإبرام العاجل لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب تكفل أن تكون قوتها التفجيرية صفرا، والبيانات ذات الصلة التي أدلى بها الرئيس يلتسن، فضلا عن فرنسا والمملكة المتحدة، كلها أمور تهيئ الشروط المسبقة اللازمة لكي تسفر المفاوضات بشأن هذه المسألة عن نتائج ناجحة. ومن الحتمي أن يشهد عام ١٩٩٦، وهو العام الذي التزمت به جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، الابرام الفعلي للمعاهدة. وغني عن القول أن احترام الوقف الاختياري للتجارب من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية سيعطي دفعا ايجابيا لتلك المفاوضات، وسيكون محل ترحيب بالغ من المجتمع الدولي. أما الأعمال المضادة لذلك، فانها ستقوض تقويضا خطيرا الثقة بالدول الحائزة للأسلحة النووية، التي التزمت مؤخرا في مؤتمر عدم الانتشار بممارسة أقصى درجات ضبط النفس إلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. وعليه، يحدوني الأمل في أن تواصل اللجنة تقديم دعمها القوي لأنشطة مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة الحساسة.

وكان وقف انتاج المواد الانشطارية لآغراض الأسلحة هو التدبير الثاني لنزع السلاح النووي المذكور في القرار بشأن المبادئ والأهداف في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وبقرار الرئيس كلينتون والرئيس يلتسن بالإغلاق التام لمرافق انتاج اليورانيوم لآغراض الأسلحة، وخفض عمليات إعادة معالجة البلوثيوم إلى حد كبير، اكتسبت مشكلة وقف الانتاج بعدا جديدا. والمؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من إحراز التقدم بشأن هذه المسألة. لذلك يتطلب الأمر إيلاءه اهتماما أوثق في هذه الدورة للجمعية العامة حيث أن الحاجة إلى إبرام معاهدة بشأن هذا الموضوع

أصبحت أكثر إلحاحا في السنوات الأخيرة عقب تقارير مقلقة عن أحداث تتعلق بتهريب المواد الانشطارية على الصعيد الدولي.

أما المسألة الثالثة لنزع السلاح النووي التي ذكرت في القرار المتعلق بالمبادئ والأهداف فهي السعي الدؤوب من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل جهود منتظمة ومتتالية من أجل خفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف إزالتها النهائية. وعلى الرغم من بذل بعض الجهود بشأن هذا البند في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، لم تتبلور لدينا حتى الآن صورة واضحة عن متى سيشمل خفض القوات كل الدول النووية الخمس ولا عن كيفية تحويل تلك الجهود إلى ممارسة منهجية.

ولقد انتقلت مسألة الضمانات إلى واجهة الحوار بشأن نزع السلاح، ولاسيما بالاقتران مع مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ولقد تحققت خطوة هامة إلى الأمام بالقرار الذي اتخذه المؤتمر بأنه:

"ينبغي اتخاذ خطوات أخرى لتقديم ضمان للدول الأطراف بالمعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويمكن أن تتخذ هذه الخطوات شكل صك ملزم قانونا على نطاق دولي". (NPT/CONF.1995/L.5، الفقرة ٨)

ولعل اللجنة الأولى ترغب في النظر في إعطاء زخم إضافي لذلك البيان.

وبالاضافة إلى معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب والتدابير الأخرى لنزع السلاح النووي والضمانات الأمنية، فإن مشكلة إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية، التي تلقت قوة دفع أخرى في النص الختامي لمعاهدة بشأن جعل القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية، بدأت تظهر كأحد العناصر الأساسية في المعادلة الأمنية.

ومن البنود التي لا تقل أهمية لعمل لجنتنا البنود المتعلقة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وكجزء من الجهود الجارية من أجل تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، فإن فريق الخبراء الحكومي المخصص يعمل بنشاط على استكشاف سبل تعزيز الامتثال للاتفاقية وتطوير آلية فعالة للتحقق. ويستحق ذلك العمل الثناء. وفي الوقت نفسه، تحث الأعضاء الأطراف في الاتفاقية على تشجيع الفريق المخصص على تحقيق أهدافه قبل المؤتمر الاستعراض الرابع للأسلحة البكتريولوجية المقرر عقده في وقت ما من عام ١٩٩٦.

لقد هلل المجتمع الدولي قبل فترة ليست بعيدة للنتيجة الناجحة التي أسفرت عنها المفاوضات الطويلة والمضنية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية. وتوقيع الاتفاقية في هذا الصدد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أصبح دون شك أحد أهم وأكبر الأحداث في مجال نزع السلاح. وقد صادق ٣٧ بلدا تقريبا على الاتفاقية بالفعل، واسمحوا لي بأن أعرب عن أملي الصادق في أن تصدق بلدان عديدة أخرى عليها في القريب العاجل حتى تدخل حيز النفاذ في تاريخ مبكر. ومن المناسب للغاية طبعا لو كانت الدول التي تزمع على إعلان مخزونات الأسلحة الكيميائية من بين الدول الـ ٦٥ اللازمة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وثمة جوانب معينة لنزع السلاح التقليدي تقوم اللجنة الأولى ببحثها بنشاط. وكان التركيز الأساسي منصبا على عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع تركيز خاص على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد، تستحق هيئة نزع السلاح الثناء على ما قامت به خلال دورتها لعام ١٩٩٥ بشأن مسألة عمليات نقل الأسلحة. وأعتقد بأن التقدم المحرز، ولا سيما فيما يتعلق بنطاق الوثيقة وهيكلها، يرسي اساسا سليما لاختتام العمل بنجاح في العام المقبل.

وثمة قضية أخرى تثير اهتماما متزايدا هي انتشار الأسلحة الصغيرة وفرط تراكمها في كثير من البلدان. ومن الأهمية بمكان أن الخطوات تتخذ

لدراسة سبل ووسائل كبح جماح الدورة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة وضمان جمعها وتقليص عددها.

وعلى الرغم من أن فريق الخبراء الحكوميين لم يستطع الاتفاق على توسيع سجل الأمم المتحدة، ورغم بطء التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح، تقوم حاجة ماسة لبذل جهود جديدة بشأن هذه القضية على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى اللجنة الأولى.

لقد دفع الاستخدام العشوائي للألغام البرية، ولا سيما الألغام البرية المضادة للأفراد، الى العمل على الصعد، المتعدد الأطراف والإقليمي والانفرادي. ومع أنه مما يدعو الى الأسف أن المؤتمر الاستعراضي المعني بأسلحة تقليدية معينة، الذي اختتم أعماله للتو في فيينا، لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن جميع جوانب هذه القضية العاجلة، فبسبب تعقد وأهمية هذه المسألة قررت الدول الأطراف في الاتفاقية مع ذلك أن تواصل عملها في العام التالي بقصد حل القضايا المعلقة. ونلاحظ فضلا عن هذا وبارتياح كبير أن انطلاقة بالغة الأهمية تحققت باعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية هو البروتوكول الرابع الخاص بالأسلحة التي تستخدم أشعة الليزر المسببة للعمى.

ولن يطرأ سوى تغيير طفيف، إن طرأ أصلا، على قائمة نزع الأسلحة التقليدية، التي وضعت في العقد الماضي - والتي تشمل الامتثال والتحقق والعلم والتكنولوجيا ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وغير ذلك من البنود. غير أنه يمكن افتراض أن هذه القضايا تستفيد من الاتجاهات الإيجابية الكلية ومما تحظى به هنا من اهتمام.

وفي نطاق قضايا نزع السلاح أود التطرق بإيجاز الى تقرير الأمين العام عن المراكز الإقليمية للأمم المتحدة التي تعالج قضايا السلام ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (A/50/380). فمن المؤلم أن نجد أن المراكز الإقليمية، في الوقت الذي تتفتح أمامها فرص لا تضارع، على النحو المؤكد في التقرير،

"لا تزال عاجزة عن العمل بالطريقة التي توختها الجمعية العامة، بسبب عدم كفاية مواردها المالية" (A/50/380، الفقرة ٥).

وأملي كبير في أن تولي الوفود ولا سيما وفود الأقاليم المعنية، اعتبارا جادا لهذه المسألة حتى يمكن أن تتخذ اللجنة الاجراء الملائم في هذه الدورة.

كذلك ستنظر اللجنة في ثلاثة بنود من جدول الأعمال تتعلق بالأمن الدولي هي: "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"؛ و"تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"؛ و"صون الأمن الدولي". وأود في هذا السياق أن أبين أن نتائج مداولات اللجنة في الماضي كانت لأسباب كثيرة نتائج متواضعة وفي العادة ذات طابع عام. فلم يكن الوقت ملائما حينذاك لتطبيق نهج تجاري الطابع على مسائل الأمن الدولي.

بيد أن المناخ السياسي تغير، وإن إجراءات الدورة الحالية للجمعية العامة تدل على أن المجتمع الدولي بدأ بالفعل ينتهج في هذا الصدد نهجا أكثر واقعية. وأصبح تنامي الاهتمام بتطبيق التدابير الملائمة لبناء الثقة وبناء الأمن في مختلف الأقاليم يحرك العالم تدريجيا نحو زيادة الانفتاح والشفافية.

ويجري التسليم عموما بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز فعاليتها في الوفاء بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين. ثم إن هناك اعتقادا سائدا بأنه ينبغي استنباط آلية تتيح للأمم المتحدة ومجلس الأمن منع الاعتداء وإحباطه والرقابة الفعلية على تكدس الأسلحة ومعالجة المشاكل الإنسانية والإيكولوجية التي تجلبها الصراعات المسلحة.

وقدم خلال المناقشات في الجمعية العامة عدد كبير من المقترحات المتعلقة بمفهوم جديد للأمن الدولي وسبل ووسائل تقوية الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها وأهميتها بالنسبة للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وأرى أن لدى اللجنة الأولى الإمكانات اللازمة للنظر في جميع هذه المقترحات بروح من التعاون والرغبة في الاستفادة المثلى منها لصالح المجتمع الدولي ولصالح الأمم المتحدة.

وقد سرنا أن جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٥ منحت للأستاذ جوزيف روتبلاط ولمؤتمرات بوغواش للعلم والشؤون العالمية التي أسسها ويتولى رئاستها الأستاذ روتبلاط. ومؤتمرات بوغواش منظمة غير حكومية لها مركز استشاري لدى الأمم المتحدة وقد أسست لأغراض عديدة منها الترويج لأفكار "بيان رسل - آينشتاين". وقد أصدر "البيان" برتران رسل والبرت آينشتاين في لندن في ٩ تموز/يوليه ١٩٥٥ ووقعه ١١ عالما دوليا من الشرق والغرب لم يبق على قيد الحياة منهم سوى الاستاذ روتبلاط. وتتمثل أهداف "البيان" وحركة بوغواش في إنهاء التهديدات النووية وتحريم الحرب. وظلت حركة العلماء بوغواش لأربعين عاما مكرسة لنزع السلاح وللأمن الدولي. وكما لاحظ الأمين العام، بطرس بطرس غالى وجميع أسلافه منذ يوثانت فإن أهداف حركة بوغواش تماثل أهداف الأمم المتحدة.

وأود في هذا المقام أن أثني الثناء الجميل على زيادة إسهام المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. فهذه المنظمات، بما تتحلى به من إخلاص وتفان وبإحساسها بالأخلاقيات والعدل، تقوم بدور لا غنى عنه في استرعاء اهتمامنا للقضايا الحادة التي تستحق البحث الحسن التوقيت والاجراء الحاسم. وأعرب عن الشكر لها لاهتمامها الفعلي بعملنا وأدعوها الى توسيع نطاق جهودها في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

واسمحوا لي أن أتحدث لحظة عن وجود مجموعة بيننا من الدبلوماسيين الشباب من ٣٠ بلدا من جميع مناطق العالم يشاركون في البرنامج السنوي للزمالات في ميدان نزع السلاح. وسيكون لاطلاعهم على إجراءاتنا قيمة كبيرة ولا سيما في هذا الوقت العصيب الذي يواجه فيه العالم تحديات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. فنرجو لهم في نيويورك إقامة حافزة ومنتجة.

ولئن ساد شعور بالعجلة في البحث عن حلول لما تعاني منه القضايا المعلقة من تشعب فالمسار سيكون وعرا أمام اللجنة الأولى. وسوف يحتاج الأمر الى القيام بعمل شاق، والأهم من ذلك، الى قدر كبير من التعاون والثقة المتبادلة بيننا حتى يمكن إحراز تقدم مطرد في هذا العمل. وأنا واثق بأن اللجنة الأولى للجمعية العامة ستتمكن بفضل الدعم والتعاون النشط من أعضاء اللجنة، في هذه الدورة الخمسين التاريخية من مواصلة الإسهام الكبير في تحقيق هدفنا المشترك - وهو عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، عالم يقل فيه كثيرا مستوى الأسلحة التقليدية والعنف بوجه عام.

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني ويشرفني الآن أن أرحب في اللجنة الأولى بالسيد ماراك غولدنغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وأعطيه الكلمة.

السيد غولدنغ (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):أبدأ كلمتي بتهنئتكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة البالغة الأهمية للجنة الأولى. ولا تعود أهمية هذه الدورة الى أنها تأتي في وقت الإمكانات الهائلة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب، بل أيضا لأنها تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة. إن مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الطويلة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي تضمنان نجاحكم في توجيه أعمال اللجنة وصولا الى نتائج مثمرة. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم لتشريفي بدعوتي لمخاطبة اللجنة عقب البيان الفكري والهام الذي فرغتم لتوكم من إلقائه، وإن كان عليّ أن أعترف أنني دهشت لأنكم لم تتركوا مجالا يدلي فيه الخطباء الأقل منكم بلاغة بدلوهم.

ولقد أكدت أحداث الشهور الإثني عشر الماضية تأكيدا مجددا أنه لا يمكن مواصلة العمل على نزع السلاح بمعزل عن الشواغل الأوسع نطاقا المتعلقة بالأمن الدولي، وأن هذه الشواغل الواسعة النطاق مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. ومن الاتجاهات الأخرى التي تأكدت أن الصراعات الداخلية أصبحت سمة مألوفة وأن الصراعات بين الدول أصبحت بالمقارنة هي النادرة.

ولهذه الاتجاهات أثران على نهج الأمين العام إزاء مسؤولياته في مجال السلم والأمن. أولا اقتناعه المتزايد بأنه لا يمكن معالجة قضايا الصراع دون معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو العكس. وثانيا، اعتقاده بوجوب إيلاء المزيد من الاهتمام لجهود الحد من نظم الأسلحة التي تفتك بالناس فعلا - وتقتل عشـــرات الآلاف منهم - في صراعات داخلية. وبطبيعة الحال، يجب أن يستمر المجتمع الدولي في النضال من أجل مواصلة التقدم فيما يتعلق بمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل، ولكن يجب عليه أيضا أن يعمل بجدية أكبر ليمنع الانتشار في مجال الأسلحة التقليدية.

وقد أكد العام الماضي أيضا أن أكثر المناطق استفادة من تحسن الأحوال الدولية بوجه عام في فترة ما بعد الحرب الباردة هي المناطق الأكثر تقدما في العالم. والاستثناء الصارخ لهذا القول يكمن في الصراعات المروعة في يوغوسلافيا السابقة. ولكن هذه الصراعات، كما قال الأمين العام مرارا، تشوه جهود المنظمة في مجال السلم والأمن على حساب أفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، على وجه الخصوص، حيث تستدعي الصراعات الداخلية العديدة اهتمام الأمم المتحدة. وتؤكد وحشية هذه الصراعات أن التقدم في معالجة المشاكل الناتجة عن أسلحة التدمير الشامل لم يضاهيه تقدم في الحد من الأسلحة التقليديـــة، بما فيها الأسلحة الخفيفة التي تساهـــم مساهمة ضخمة في زعزعة استقرار الدول وتمزيق نسيج مجتمعاتها. ولهذا يعلق الأمين العام أهمية فائقة علـــى ما يسميه "نزع الأسلحة الصغيرة".

ويواصل الأمين العام بطبيعة الحال أيضا تعليق أكبر الأهمية على مجال الأسلحة النووية. وتتفق وجهة نظره مع أولئك الذين شجعتهم قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهداة وتمديدها ويؤمن معهم بأن هذه القرارات ترسي أساس السعي بطريقة أكثر فعالية لتحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الأسلحة النووية. وقد عززت الأحداث التي وقعت مؤخرا رأيه بضرورة امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها بالموافقة على إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية دون استثناء في أقرب وقت في عام ١٩٩٦. وستكون هناك أهمية مماثلة للمفاوضات حول معاهدة قاطعة. فسيفسح هذان الاتفاقان الطريق للمفاوضات حول استمرارية التخفيضات الكمية في الأسلحة النووية. ويتابع الأمين العام أيضا عن كثب قضية السلامة النووية والتهريب النووي، في نفس الوقت الذي يسلم فيه بأن المشكلة الأخيرة نشأت الى حد ما عن التخفيضات المنشودة في الترسانات النووية.

ومن الإنجازات التي نرحب بها أيما ترحيب في مجال الأسلحة النووية هذا العام إبرام معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ويحث الأمين العام الدول الأفريقية والدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمان دخول هذه المعاهدة التي طال انتظارها حيز التنفيذ دون إبطاء.

ومن ثم، هناك ما يدعو الى الأمل في أنه بانتهاء عام ١٩٩٦ يكون قد تم حسم أغلبية القضايا الرئيسية المدرجة حاليا في جدول أعمال نزع السلاح النووي أو يكون قد تم قطع شوط كبير على طريق حلها. وفي هذه الظروف، ربما يكون الوقت قد حان لتنظر الدول الأعضاء، وأعضاء مؤتمر نزع السلاح من بينها بصفة خاصة، في القضايا الأخرى لنزع السلاح النووي التي يمكن أن تكون هناك فائدة من وراء إضافتها الى جدول الأعمال.

وبالنسبة لأسلحة التدمير الشامل الأخرى، فإن الأمين العام، بصفته الوديع لاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بعث مرتين هذا العام برسائل لكل الحكومات التي لم تصدق بعد على الاتفاقية يحثها فيها على التصديق، ليتسنى دخول الاتفاقية حيز النفاذ على وجه السرعة. ويؤسفني أن أبلغ اللجنة الأولى بأن الاستجابة لرسائل الأمين العام كانت مخيبة للآمال: فلا يزال ينقصنا ٢٥ تصديقا من التصديقات الخمسة والستين المطلوبة. وبالنسبة لاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، فقد عملت الدول الأطراف على تصحيح نقص واضح فيها، وهو عدم وجود تدابير التحقق من الامتثال لها. ومن المهم الانتهاء من هذه المهمة بنجاح في وقت قريب.

وبينما الوضع في مجال أسلحة التدمير الشامل حتى الآن ليس سيئا، فإن التقدم في مجال الأسلحة التقليدية أقل نجاحا. وقد يرجع هذا الى حد ما الى الطريق المسدود الذي تواجهه حاليا الأطراف في التوصل الى اتفاق على المحفل الذي يجب أن يعالج القضايا المتعلقة بهذه الفئة من الأسلحة. وفيما عدا المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة الذي عقد مؤخرا في فيينا، لا يوجد إلا عدد قليل جدا من القضايا قيد مفاوضات تجري حاليا.

ولم يسفر المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة إلا عن نتائج جزئية. وهناك الكثير الذي يجب عمله. ومن المؤسف للغاية أنه لم يحرز سوى تقدم بسيط بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد بالرغم من الاقتناع الذي يزداد بسرعة في جميع أنحاء العالم بأن المعاناة التي تجلبها هذه الأسلحة للكثيرين من المدنيين الأبرياء لا تبررها ببساطة أية قيمة عسكرية قد تكون لهذه الأسلحة.

وهناك نتيجة أخرى للتغير الذي حدث بعد انتهاء الحرب الباردة في طبيعة الصراع، وهي التسليم بأنه يجب إيلاء اهتمام أكبر للنهج الاقليمية لنزع السلاح. وهذا لا يعني التخلي عن النهج العالمية أو تجاهل التهديدات العالمية للأمن الدولي، إذ أن علينا أن نوجد الوقت والطاقة لمعالجة هاتين المجموعتين من القضايا بحسم.

ولهذا، فمما يؤسف له كثيرا - كما تلاحظون، سيدي الرئيس - أنه في هذا الوقت بالذات الذي يزداد فيه التسليم بأهمية النهوج الأقليمية، يبدو أن الافتقار الى الدعم المالي سيجبرنا على إغلاق المراكز الإقليمية الثلاثة. وقد وضح الأمين العام توضيحا قاطعا في تقريره الى الجمعية العامة أنه إن لم توفر الدول الأعضاء التمويل اللازم على أساس طوعي، فسنضطر الى التخلي عن تصور إمكانية بذل جهودنا الإقليمية من قواعد إقليمية. فسيتعين إغلاق المراكز الثلاثة مما يؤدي الى إدارة الأنشطة الإقليمية لمراكز شؤون نزع السلاح من المقر فقط وليس من المناطق المعنية.

وأعود الآن الى "نزع الأسلحة الصغيرة". ويعني الأمين العام بذلك مجموعة من التدابير تتناول أهدافا معينة وعملية يمكن تحقيقها في مجال الأسلحة التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك البعثة الاستشارية لمنطقة جنوب الصحراء من أفريقيا - أو ربما يتعين عليّ أن أقول، منطقة الساحل في أفريقيا - التي أوفدت بناء على طلب الدول المعنية. وقد أكدت تلك البعثة ضخامة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في هذه المنطقة. كما أنها أتاحت بصيرة ومقترحات قيمة حول كيفية معالجة هذه المشكلة من قبل الحكومات المعنية وبدعم فعال من المجتمع الدولي. والأمين العام يسعى الآن، بموافقة تلك الحكومات، الى مشاركة وكالات الأمم المتحدة التي يمكنها أن تسهم بالخبرة والموارد اللازمة في هذا الجهد. ويأمل أن تشترك معه الوكالات المعنية والحكومات التي تسهم طوعا في ميزانياتها في رؤيته للرابطة التي لا مناص منها بين الأمن والتنمية.

ويعلق الأمين العام أيضا بالغ الأهمية على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهو مهمة عالمية أسفرت عن نتائج مبدئية إيجابية تماما. ويعتقد أن هذا السجل يمكن أن يكون أكثر فعالية في بناء الثقة وتيسير الجهود المبذولة للحد من نظم الأسلحة المعنية إذا وضع أيضا في الأطر الاقليمية ودون الإقليمية.

هذه بعض الأمثلة لتدابير محددة وملموسة يمكن في رأي الأمين العام، أن تساعد على معالجة مشاكل الأسلحة التقليدية المفرطة وغير المراقبة في مناطق العالم المعرضة بشكل خاص في الوقت الحالي لاندلاع صراعات فيها. وسوف يواصل السعي من أجل الحصول على تأييد الدول الأعضاء لمثل هذه التدابير في إطار الولاية المسندة اليه من جانب الجمعية العامة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

وأخيرا، انتقل الى المسائل الداخلية. تقوم الأمانة العامة بالنظر مجددا في أمر قدرتها على تزويد الدول الأعضاء بالدعم الذي تحتاج اليه للاستفادة من الزخم الجديد في ميدان نزع السلاح. وغني عن القول إن الأداة الرئيسية التي تستعين بها الأمانة

العامة في هذا المجال هي مركز شؤون نزع السلاح. وقد أصبح هذا المركز مندمجا الآن إندماجا كاملا في إدارة الشؤون السياسية ويمكنه بذلك أن يساهم بخبرته الخاصة في جهود الأمين العام للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام في الإطار الأعم للسلم والأمن الدوليين.

ومن بين أهم مهام مركز شؤون نزع السلاح تقديم الخدمة الفنية لهيئات الأمم المتحدة التداولية والمعنية بمفاوضات نزع السلاح. وسوف يستمر ايلاء الأولوية العليا لهذه المهمة، وفي الوقت نفسه، خلصنا الى نتيجة مؤداها أن هناك بعض الأنشطة الأخرى التي حققت أهدافها الى حد كبير. ومن الأمثلة التي يجدر ذكرها عن هذه الأنشطة توفير محافل لتبادل الآراء بشأن قضايا نزع السلاح، أو عقد مؤتمرات، ونشر وثائق للترويج لمفهوم نزع السلاح. وتستهلك هذه الأنشطة قدرا كبيرا من وقت الموظفين حتى عندما يتم تمويلها من تبرعات الدول الأعضاء. وفي هذا الوقت، الذي نعاني فيه من ندرة شديدة في المال، والذي يواجه فيه موظفو المركز في نيويورك صعوبة شديدة في الاضطلاع بأنشطته المضمونية ذات الأولوية العالية، مثل سجل الأسلحة التقليدية وما تقتضيه خدمته من واجبات، سيكون من الضروري تقليل الأولوية التي تولى لتلك الأنشطة الترويجية.

ويعلق الأمين العام أهمية خاصة على المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح حول قضايا من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وعما قريب، فيما نأمل، التوصل الى معاهدة الوقف. ونظرا لتعاظم عبء العمل الذي يقوم به المؤتمر، فقد قررت أن أعزز وأعيد تنظيم فرع جنيف لمركز شؤون نزع السلاح بغية تمكينه من تقديم نوعية أعلى من الخدمة والخبرة الى الدول الأعضاء في عملها هناك. وسيكون باستطاعة فرع جنيف المعزز خدمة المزيد من الاجتماعات الخاصة ومؤتمرات الاستعراض التي تعقد في جنيف وأماكن أخرى في أوروبا. وسيؤدي ذلك الى توفير في الأموال لأنه سيقلل عدد الموظفين الذين يعبرون الأطلسي من نيويورك لخدمة تلك الاجتماعات.

وأعرب لكم عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أخاطب هذه اللجنة في بداية أعمالها. وإني لعلى ثقة بأن دورتها ستكون دورة مثمرة للغاية. وأتمنى لأعضاء اللجنة ووفودها كل نجاح في مداولاتهم في الأسابيع المقبلة. وأرجو أن تطمئنوا الى أنكم ستتلقون الدعم التام مني ومن جميع زملائي في مركز شؤون نزع السلاح.

بنود جدول الأعمال ٥٧ الى ٨١

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي، أرجو أن تتفضلوا بقبول تهاني وفد المكسيك بمناسبة تعيينكم رئيسا للجنة الأولى. إن خبرتكم في ميدان نزع السلاح تبشر بالتوصل الى نتائج طيبة. وقد سررنا غاية السرور عند استماعنا لبيانكم اليوم. وبوسعكم أن تعوّلوا على تعاون وفد بلدي في اضطلاعكم بمهمتكم الجليلة.

ويسرني أن اللجنة انتخبت المكسيك لمنصب أحد نواب رئيسها. وأود أن أشكر أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على تأييدهم. ونود أن نؤكد مرة أخرى على رسالتنا السلمية وإخلاصنا لقضية نزع السلاح النووي.

إن هذا العام يكتسي أهمية خاصة. ففيه احتفال المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، ومرور نصف قرن على استخدام القنبلة النووية. كما عقد مؤتمر هام - وهو مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتم إحراز تقدم كبير صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وتعزيز نظام الخلو من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أدى استمرار أو استئناف التجارب النووية الى حشد الإدانة من المجتمع الدولي الى مدى لم يسبق له مثيل.

لقد واجه مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معضلة تتمثل في تقرير ما إذا كان ينبغي أن تبقى المعاهدة نافذة الى أجل غير

مسمى، مما يعطي الدول الحائزة للأسلحة النووية الطمأنينة بعدم انتشار تلك الأسلحة، وبذلك يصبح من الممكن ومن المعقول بالنسبة لها أن تمضي في القضاء عليها بشكل نهائي، أو ما إذا كان من الأفضل من ناحية أخرى أن تكون هناك تمديدات منتظمة بحيث يمكن المحافظة على عنصر الضغط للتعجيل بنزع السلاح النووي. وقد انصب الخياران كلاهما على نفس الهدف النهائي ألا وهو تحرير الإنسانية من التهديد الذي يشكله مجرد وجود الأسلحة النووية.

ومما ينبئنا بالكثير عن عصرنا الذي يتسم بالانفراج في العلاقات الدولية المصحوب بقدر من الشعور بعدم اليقين، أن الاختيار قد وقع على الحجة المنادية بمراعاة اعتبارات الاستقرار والأمن وذلك دون التضحية بوسيلة ممارسة الضغط. فقد تقرر دون تصويت تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. وفي الوقت نفسه، تم اعتماد إعلان بمبادئ وأهداف، وأقيمت آلية مجددة لإجراء استعراض دوري للإمتثال للالتزامات المتعهد بها. وترتبط القرارات الثلاثة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا.

وفي إعلان المبادئ والأهداف، أعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية التأكيد على التزامها بأن تواصل بحسن نية التفاوض على تدابير فعالة في سبيل نزع السلاح النووي، وأن تبذل جهودا منتظمة وتدريجية من أجل تخفيض عدد الأسلحة النووية بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف.

وفي مؤتمرات الاستعراض الدولية، سيجري تقييم مدى الامتثال للالتزامات الواردة في ديباجة المعاهدة وفي أحكامها، فضلا عن الامتثال للمبادئ والأهداف المتفق عليها. وغني عن القول، إنه إذا ما تبين أن حالة الامتثال غير مرضية، أو حتى عدم وجود امتثال، فإن المعاهدة لن تكون قد حققت طابعها العالمي الضروري، وقد تنظر بعض الدول في الانسحاب منها، على نحو ما تنص عليه المعاهدة ذاتها.

إن القرار الخاص بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى لا يعني إدامة انقسام العالم الى دول غير حائزة للأسلحة النووية، وهي الغالبية العظمى من الدول، وحفنة قليلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب ألا ينظر الى هذا اللاتوازي على أنه وضع دائم، بل أن ينظر اليه على أنه عامل مشجع لتحقيق عدم انتشار حقيقي، عالميا وجغرافيا ونوعيا وكميا. ولن يكون لعدم انتشار الأسلحة النووية أي معنى إلا إذا اقترن بالتزام بالقضاء التام على هذه الأسلحة وبتحقق تقدم فعلي في ذلك الاتجاه. وستظهر لنا السنوات المقبلة ما إذا كانت القرارات التي اتخذت هي القرارات الصائبة بالفعل. وستتوقف الإجابة على هذا السؤال على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أحرز تقدم في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب بحيث أصبح بإمكاننا اليوم أن نتوقع إبرامها في المستقبل القريب. والنظر في الأحكام القانونية والمؤسسية الواردة في النص الآخذ في التطور، الذي أرفق بتقرير مؤتمر نزع السلاح، يعطينا فكرة شاملة الى حد ما عما ينتظر أن يحتويه ذلك النص. إلا أن التقدم المحرز في تحديد مجالات التطبيق لم يكن دون القدر المأمول فيها، على الرغم من الموقف الذي اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أعربت عن استعدادها لتوسيع نطاق المعاهدة بحيث تشمل جميع التجارب، وهو ما يسمى "بخيار الصفر". ويحدونا الأمل في أن يتسنى في المستقبل القريب وضع صياغة لهذه المادة، لأنه بدونها سيكون من الصعب جدا إحراز تقدم في المجالات الأخرى للمعاهدة، خصوصا فيما يتعلق بالتحقق.

وقد أعلنت المكسيك في شتى المناسبات أن المعاهدة لا بد وأن تحظر على أي دولة حظرا كاملا والى الأبد إجراء جميع التجارب النووية وفي أي بيئة كانت، وأنه لا يمكن أن يكون هناك سبب أو مبرر لإجراء هذه التجارب - حتى ولو تعلق الأمر بأمان الأسلحة النووية - وإمكان الاعتماد عليها.

وفي مجال التحقق، أحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بتشكيل نظام الرصد الدولي. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض الجوانب التي تتعين تسويتها في مجال صنع القرار على المستوى السياسي، مثل المسؤولية عن تحليل البيانات التي قد توفر الأساس الذي سيتقرر بناء عليه حدوث الانتهاك من عدمه.

وينبغي أن يتسم تمويل النظام بالشفافية قدر الإمكان، كما ينبغي ضمان ألا تتحمل الدول الأقل ثروة عبئا لا يتناسب مع قدرتها الاقتصادية.

إن التحقق من الظواهر المريبة بواسطة التفتيش الموقعي يعد من أشد القضايا استعصاء على الحل، وهو أمر يمكن تفهمه في ضوء ما يتسم به هذا النوع من التفتيش من طابع التدخل في شؤون الآخرين. كيف يمكن إجراء مثل هذا التفتيش، وما هو نوع التصويت المطلوب لتنفيذه، وهل يتوجب إجراء مشاورات مسبقة قبل القيام به، هذه كلها تشكل بعض الموضوعات الصعبة التي لا تزال معلقة. ويفضل وفدي بدوره إنشاء آلية بسيطة لا يمكن التحايل عليها، ولكنها تتيح مع ذلك إجراء التفتيش الموقعي بصورة آلية بغية استيضاح الموقف.

لقد أصبحنا قريبين جدا من تحقيق الأهداف الرئيسية التي دأبنا على العمل على تحقيقها في ميدان نزع السلاح منذ البدايات الأولى لعمل الأمم المتحدة. وكان إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب المطلب الثابت للمجتمع الدولي في كثير من المحافل المختلفة، لما له من أهمية محورية بالنسبة لوقف سباق التسلح النووي. وقد اشترك بلدي مع استراليا ونيوزيلندا في تقديم مشروع قرار بهذا الخصوص كل عام منذ ١٩٩٣ اعتمد بالإجماع. وسنواصل عملنا هذا العام بطاقة متجددة، ونحن واثقون من أن المفاوضات الجارية بشأن المعاهدة سوف تنتهي في الوقت المحدد لها حتى يفتح باب التوقيع عليها قبل الدورة القادمة للجمعية العامة.

إن إعلان المبادئ والأهداف يؤكد من جديد أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين. ومما يسعدني على الأخص في هذا السياق أن أؤكد أن جميع الدول الثلاث والثلاثين التي تتألف منها مجموعتنا الإقليمية؛ أصبحت في هذا العام موقعة على معاهدة تلاتيلولكو، وقد صدقت ٣٢ دولة منها على المعاهدة، ولم تبق سوى دولتين منها لم تعلنا بعد التصريح الرسمي بدخولها حيز النفاذ. وبموجب قانون المعاهدة، تلتزم أي دولة موقعة على صك ملزم قانونا بالامتناع عن ارتكاب أية أعمال من شأنها أن تنتهك أهداف ومقاصد المعاهدة. ونستطيع أن نؤكد في هذا الصدد أن معاهدة تلاتيلولكو حققت الغرض من وجودها وهو القضاء على تهديد الأسلحة النووية في رقعة تطبيقها.

وقد وفرت الدول النووية الخمس ضمانات أمن سلبية، في صكوك ملزمة قانونا، للدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو. وينبغي أن تمنح مثل هذه الضمانات للمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية وللدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وعلينا أن ننهض في الوقت ذاته بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة الى المنطقتين الموجودتين في جنوب المحيط الهادئ وفي افريقيا كوسيلة هامة لنزع السلاح النووي. وينبغي أن نذكر أن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار قد أيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهناك بالإضافة الى ذلك قائمة طويلة بالمناطق التي أعرب أعضاؤها عن تأييدهم لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلام - خالية من أسلحة الدمار الشامل - وعملوا من أجل تحقيق هذا الهدف.

وأثناء السنوات الخمس الماضية سمعنا الإعراب المتكرر عن الرضاء لانتهاء الحرب الباردة. وهذه الحقيقة التي بعثت الآمال الكثيرة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي لم توفر، مع ذلك، الزخم الذي راودنا الأمل في توفيره للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح. فهي بدلا من أن تفضي الى القضاء على العقائد البالية التي تقوم على مبدأ الردع، أدت الى النظر في مفاهيم جديدة مثل مفهوم "الردع المحدود" أو "الردع المشترك".

وعلى الرغم من التعهد الذي قطعته الدول على نفسها في مؤتمر عدم الانتشار "بممارسة أقصى قدر من الاعتدال" في مجال التجارب النووية، وحتى تدخل معاهدة الحظر حيز النفاذ، فقد استمرت هذه التجارب، بكل ما تنطوي عليه من أخطار تهدد البيئة. وقد شعر المجتمع الدولي بالحيرة وهو يستمع،

أثناء هذه الحقبة التي يسودها الانفراج، الى الرأي بأن التجارب ضرورية لضمان الأمن والسيادة، أو لضمان إمكان الاعتماد على الأسلحة، أو لتحسين تقنيات المحاكاة التي تجعل التجارب غير ضرورية.

وتبين هذه الحجج أن سباق التسلح النووي ماض في طريقه، يغذي الشك بين الدول النووية ويعزز مقاومة الدول التي كانت على وشك التخلي نهائيا عن الأسلحة النووية، نظرا لأنها جميعا تتطلع الى حماية سيادتها وأمنها. وهناك أمر مؤكد هو: أن هذه الحجج لا تشجع المفاوضات حول نزع السلاح.

ليست هناك حقائق مثبتة على وجه القطع، وإنما هناك سخافات واضحة، كما قال أحد شعراء المشرق منذ زمن طويل. إن كوكبنا عبارة عن كيان محدود، وعلى مدى الخمسين سنة الماضية أجريت ٢ ٠٤٤ تجربة نووية - بمعدل تجربة كل تسعة أيام في المتوسط. ومن السخف القول بأن هذا القصف الذي لا يتوقف، وهذا الارتجاج العنيف لباطن كوكب الأرض لم يكن له ولن يكون له تأثير على البيئة أو على هذه الأرض، التي تخصنا جميعا كما تخص أحفادنا.

وستعمل المكسيك مع الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ومع الدول الأطراف في معاهدة راروتونغا ومع بلدان كثيرة أخرى على تأييد اعتماد الجمعية العامة لوقف اختياري للتجارب النووية.

السيد مارتينيز مورسيو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي سيدي، أن أهنئكم باسم الاتحاد الأوروبي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأن أعمال اللجنة الأولى ستكلل بالنجاح تحت رئاستكم.

وأود ايضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد للجنة تأييده الكامل لها في اضطلاعها بالمسؤوليات التي تنتظرها. والبلدان التالية الراغبة في الانتماء الى الاتحاد، وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، توافق على بيان الاتحاد.

يتيح لنا الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة مثالية لتذكر المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الاسهامات الأساسية التي قدمتها الأمم المتحدة والنابعة من تلك المقاصد والمبادئ، وأخص بالذكر ما قامت به في مجال تدوين القانون الدولي، وفي مجال صون السلم والأمن الدوليين، وفي مجال التعاون مع المنظمات الإقليمية، وفي مجال نزع السلاح، وفي مجال إنهاء الاستعمار وتقديم المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية وفي حماية حقوق الانسان وتعزيزها، وبوجه عام، في التعاون بين الدول في طائفة عريضة من المجالات. وتلك المقاصد والمبادئ ذاتها ستكون الأساس للمهام التي ستضطلع بها المنظمة في المستقبل، بما في ذلك المهام المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح.

ولا ريب في أن بيئة اليوم الدولية الجديدة ساعدتنا على تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق، ومهدت الطريق للتوقيع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وعلى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والتصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (الجولة الأولى)، على سبيل المثال لا الحصر في مجال نزع السلاح. بيد أن صراعات إقليمية وداخلية جديدة ظهرت وعرضت السلم والأمن الدوليين للخطر. وهكذا فإن المقصد الأول الذي حدد قبل ٥٠ عاما في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لا يزال وجيها اليوم، وأقتبس:

> "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم...".

إن ظهور صراعات من قبيل الصراعات السائدة في أمريكا الوسطى، وفي أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وفي يوغوسلافيا السابقة - التي اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور فعال في حلها سلميا - تبرز بوضوح الأهمية

المستمرة لذلك المقصد من مقاصد الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة تطبيقه.

ومع ذلك فإن ضراوة بعض الصراعات المحلية تذكر باستمرار بوجود تهديدات عالمية يجب مواجهتها، وهي تهديدات تشكل حافزا ممكنا لانتشار أسلحة الدمار الشامل وللتراكم المفرط للأسلحة التقليدية. وهذا هو السبب الذي يجعل من الضروري لأي دراسة لنظام يستهدف ضمان السلم والأمن الدوليين أن تتضمن المنظورين العالمي والإقليمي.

وباختصار، يستتبع التطبيق العملي لمقصد الأمم المتحدة هذا في السياق الدولي الراهن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وزيادة تدعيم الاتفاقيات القائمة في هذا المجال، ومواصلة عملية نزع السلاح النووي، والحد من ترسانات الأسلحة التقليدية وتخفيضها، واتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن. وفي تحقيق هذه الأهداف سيكون للتحقق والشفافية دور هام.

إن الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة تشهد على حدث يشكل، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، عنصرا أساسيا من عناصر الأمن في القرن المقبل، ألا وهو تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي تم التوصل إليه دون تصويت، وهذه نتيجة عمل الاتحاد الأوروبي بنشاط من أجل التوصل إليها من خلال عمله الجماعي في أعقاب اجتماع المجلس الأوروبي في كورفو في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وبالمثل، يرى الاتحاد الأوروبي أن قرار التمديد إلى أجل غير مسمى سييسر تنفيذ أهدافنا المشتركة، وهي منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والمواصلة المتسمة بالعزيمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للجهود المنهجية والتدريجية لتخفيض الأسلحة النووية على نطاق العالم، بهدف إزالتها في نهاية المطاف، وسعي جميع الدول إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

اليوم يبلغ عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ١٨٠ دولة. وهذا يعني أنه لا يوجد خارج دائرة الأعراف الأساسية التي تنظم عدم الانتشار النووي سوى أقلية محدودة. وهذا على وجه التحديد هو الذي يدفع الاتحاد الأوروبي إلى أن يحث الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك، وأن تبرم اتفاقات الضمانات المقابلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن ارتياحه لاعلانات الانضمام الأخيرة إلى معاهدة عدم الانتشار مما يعزز الأمن دون ريب على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبالمثل، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على المقررين الآخرين المعتمدين في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، وهما مقرر تعزيز عملية استعراض المعاهدة ومقرر مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وبزيادة إخضاع جميع الدول الأعضاء للمساءلة عن التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة، يصبح إجراء الاستعراض المعزز بمثابة عنصر قيم جديد في مكافحة الانتشار النووي. وفي هذا السياق، كما هو الحال بالنسبة لجميع الأنشطة في مجال عدم الانتشار النووي، سيشكل قرار المؤتمر من الآن فصاعدا إطارا مرجعيا هاما.

وفي هذا السياق، فإن الهدف المتفق عليه وهو إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، تكون عالمية، وقابلة للتحقق منها دوليا وبشكل فعال، في موعد أقصاه عام ١٩٩٦، يعكس بوضوح الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ويشجع بنشاط هذه المفاوضات، ويلتزم التزاما تاما بإبرامها بنجاح في الإطار الزمني المتفق عليه. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في هذه المفاوضات خلال الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف. ويود الاتحاد الأوروبي أن يسلط الضوء على وجه الخصوص على الاقتراح المتعلق بنطاق المعاهدة المقبلة التي ستقضي بحظر أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر. وهذا يستهدف تحقيق خيار معاهدة تكفل أن تكون القوة التفجيرية الفعلية لجميع تجارب الأسلحة النووية صفرا. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه، وفقا لمقرر مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وريثما تدخل

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في مجال التجارب النووية.

إن البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى والإبرام المبكر لتلك المعاهدة يمثل أولوية أخرى للاتحاد الأوروبي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح إزاء قرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة ذات ولاية محددة للتفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع خيبة الأمل أنه لم يتسن القيام بأي عمل مضموني خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، وقد ناشد جميع الدول المعنية أن تيسر للجنة المخصصة بدء العمل على وجه السرعة في بداية دورة عام ١٩٩٦ على أساس تقرير شانون والولاية الواردة فيه. وإننا نكرر ذلك النداء. ويرى الاتحاد الأوروبي أن معاهدة وقف الإنتاج ستضع حدا للإنتاج العالمي للمواد الانشطارية المستخدمة في أغراض التفجير، فتسهم بذلك في الحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي نزع السلاح النووي على نطاق العالم.

وبالمثل، يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن مسألة الضمانات الأمنية استجابة للتطلعات المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويشكل قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، المتخذ بتوافق الآراء، خطوة هامة إلى الأمام، مثله مثل الاعلانات الوطنية الفردية للدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالإشارة إلى هذه المسألة الواردة في مقرر مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين الذي ينص على أنه:

"ينبغي النظر في اتخاذ خطوات أخرى تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها"

وأنه:

"يمكن أن تكون هذه الخطوات على هيئة صك له صفة الإلزام القانوني دوليا". (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، الفقرة ٨)

ولا ريب في أن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى يعني أيضا دعم الأنشطة الأخرى الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى اتباع سياسات مسؤولة في نقل ما لديها من مواد وأجهزة وتكنولوجيا نووية. وهذه السياسات ستعزز عمليات النقل السلمي لهذا النوع من المواد.

وفي هذا السياق لا يمكن للاتحاد الأوروبي إلا أن يشدد على الدور الجوهري للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يود أن يقدم تأييده الثابت للعملية الجارية لتعزيز نظام الضمانات عن طريق برنامج ٩٣+٢ بهدف ضمان التنفيذ المبكر لأحكامه. وبالإضافة إلى ذلك يكرر الاتحاد الأوروبي دعوة جميع الدول إلى الاشتراك في نظام الإبلاغ الطوعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النقل في المجال النووي.

وبالمثل يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير الذي أحرز في مجال تخفيض الترسانات النووية ويدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتابع، بتصميم، جهودها في هذا الاتجاه. والتصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (الجولة الأولى) والبدء في تنفيذها يشكلان في هذا السياق خطوة حاسمة تفتح الباب للتصديق على معاهدة الجولة الثانية في الوقت المناسب.

وكما أعلن مجلس الأمن في جلسته ٣٠٤٦ التي انعقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ فإن "انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل [يشكل] تهديدا للسلم والأمن الدوليين" (S/23500، ص ٥). والاتحاد الأوروبي مصمم على بذل

كل جهد ممكن لتعزيز المعايير الحالية ضد الأسلحة الكيمائية والبيولوجية.

والاتحاد الأوروبي يحث جميع الموقعين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وسيبذل الاتحاد الأوروبي كل مسعى للحصول على التصديقات الـ ٦٥ المطلوبة ليتسنى بدء سريان الاتفاقية في وقت مناسب. ولا مراء في أن هذا التوقيع سيترك أثرا إيجابيا على جهود اللجنة التحضيرية المعنية بحسم المسائل التي لا تزال معلقة. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الدول التي لم توقع على الاتفاقية حتى الآن أن تفعل ذلك.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تعزيز آليات نزع السلاح وعدم الانتشار في مجال الأسلحة البيولوجية. ويأمل أن يقوم الفريق المخصص الذي أنشأه المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بمواصلة عمله بكفاءة لضمان أن تؤدي المفاوضات الخاصة بتعزيز فعالية الاتفاقية إلى إبرام بروتوكول للتحقق في المستقبل القريب، ومن المفضل أن يكون ذلك في موعد لا يتجاوز وقت انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد كانت نتائج اجتماعات الفريق التي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تموز/يوليه مشجعة لأنها توفر أساسا صالحا لعمل إضافي يضطلع به الفريق الذي تقرر بالفعل تحديد مواعيد اجتماعاته في عام ١٩٩٦. لذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأطراف إلى أن تشارك في هذه الدورات المقبلة بممثلين على مستوى مناسب من الخبرة. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تشارك بعد في تدابير بناء الثقة الموجودة حاليا أن تفعل ذلك بتقديم المعلومات السنوية وفقا لما اتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وبصرف النظر عن التعهدات الخاصة بمنع الانتشار المنبثقة عن معاهدات نزع السلاح القائمة، يرى الاتحاد الأوروبي أي التدابير التي اتخذت بشأن الرقابة على التصدير تعتبر آليات نافعة في الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتهدف إلى منع الانتشار دون المساس بنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية في ميادين الأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية وأبحاث الفضاء.

ولهذا السبب نرى أن الضوابط الحالية في هذه المجالات - كفريق الموردين النوويين والفريق الاسترالي ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف - تسهم في تحقيق الأهداف التي تتضمنها المعاهدات ذات الصلة. وهذه الضوابط تخضع لاستعراض مستمر بغية ضمان استمرارها في أداء دورها الذي يكمل دور المعاهدات القائمة. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى أن تقوم باعتماد سياسات مسؤولة فيما يتعلق بنقل المواد الحساسة، واستحداث ضوابط على الصادرات كوسيلة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا ننسى في هذا السياق التزام الاتحاد الأوروبي من خلال إجراء جماعي بوضع ضوابط على المواد والتكنولوجيا ذات الاستخدامات المزدوجة. وبفضل هذه التدابير من جانب الاتحاد ستتم عمليات النقل تحت الرقابة ودون إعاقة للاتجار الحر بمثل هذه المنتجات، وسيتسنى في نفس الوقت تجنب تحويلها إلى أهداف الانتشار.

ولا شك في أن أسلحة الدمار الشامل، تسبب قلقا واسع الانتشار. والآثار المدمرة لاستخدام هذه الأسلحة، تأكدت في عدة حالات لسوء الطالع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الموقف الحازم الذي اتخذه مجلس الأمن، وبصفة خاصة بشأن الحالة في العراق، وإلى أهمية الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بحالة أخرى تثير القلق تناولها مجلس الأمن، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده الكامل لجميع الجهود التي تضطلع بها المنظمات الدولية والبلدان فرادى، والتي من شأنها أن تسهم في إيجاد حل مبكر للمسألة النووية في كوريا الشمالية.

وفي نفس الوقت، أصبح العالم كله يدرك الآثار المرعبة لاستخدام الأسلحة التقليدية، وعشرات الآلاف من الاصابات التي تحدث في جميع أنحاء العالم، تشهد على الآثار القاسية للاستخدام العشوائي غير المسؤول للألغام البرية المضادة للأفراد. ومما

يبعث على الارتياح الشديد في الاتحاد الأوروبي أن الحكومات والمنظمات الدولية قررت الاستجابة لمعاناة السكان المدنيين والدليل على اهتمامنا المستمر العميق بهذه المشكلة هو قرار الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدبير مشترك يتضمن ثلاثة عناصر: الاشتراك في التعاون الدولي لتطهير الألغام وعلى سبيل المثال شاركنا بمبلغ ٣ ملايين من الوحدات النقدية الأوروبية في الصندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة؛ وفرض وقف من جانب الاتحاد الأوروبي على تصدير الألغام المضادة للأفراد؛ والاعداد النشط للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠؛ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتعزيز البروتوكول الثاني لهذه الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد الاتحاد الأوروبي في ١٨ أيلول/سبتمبر موقفا موحدا يهدف إلى تعزيز اعتماد بروتوكول جديد بشأن أسلحة الليزر التي تسبب العمى، الأمر الذي يفي باهتمام الإنسانية بتجنب معاناة لا داعي لها دون تقييد الاستخدام العسكري المشروع لأجهزة الليزر.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتقدم المحرز خلال الجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في فيينا من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والذي اعتمد فيه بروتوكول رابع جديد بشأن أسلحة الليزر التي تسبب العمى، يستجيب لشواغل الإنسانية بتجنب معاناة لا ضرورة لها وذلك دون الحد من الاستخدام العسكري المشروع لأجهزة الليزر. بيد أن الاتحاد الأوروبي يأسف لأن المؤتمر لم يتمكن في هذه المرحلة من الاتفاق على بروتوكول ثاني مشدد بدرجة كبيرة لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وانطلاقا من التقدم المحرز بشأن هذا البروتوكول الثاني خلال الجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي، ومع مراعاة الأهداف التي بينها المؤتمر في الإجراء المشترك الذي أقره بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحسينات هامة في البروتوكول الثاني المعدل المقرر اعتماده عند استئناف المؤتمر الاستعراضي. وفي الوقت نفسه يناشد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الدول المشاركة ألا تدخر جهدا لتحقيق نتيجة مرضية في المؤتمر الاستعراضي تؤدي إلى تخفيض كبير في الأخطار التي يفرضها الاستخدام غير التمييزي للألغام البرية ويسهم في نهاية المطاف في القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد، وعلى أن يكون تطوير بدائل إنسانية صالحة هدفا نهائية للجهود التي تبذل في هذا الميدان.

غير أن جميع هذه التدابير التي ترمي إلى تعزيز اتفاقية ١٩٨٠ لن يكون لها أثر كامل إلا إذا حدثت زيادة كبيرة في عدد الأطراف في هذه الاتفاقية. ولذلك يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تنضم إليها. فبدون الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقية لن يتسنى القضاء على الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك يعترف الاتحاد الأوروبي في هذا السياق بأهمية المبادرات التي يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بدعم من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان الإنساني، مثل المبادرة الخاصة بعقد الاجتماع الخاص بإزالة الألغام الذي عقد في تمـــوز/يوليه الماضي، والتي تعبر عن الاهتمام الدولي بهذه المشكلة. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي أيضا في الأموال التي جمعت للصندوق الاستئماني الطوعـــــي. وينبغي أن يكون للنتائج السياسية والمالية التي أسفر عنها الاجتماع الخاص بإزالة الألغام أثر إيجابـــي على برنامج إزالة الألغام وعلى العمل المتصل بالصنـدوق الاستئماني الذي أنشئ على أساس مبادرة من الاتحاد الأوروبي.

والشفافية في التسلح تشكل آلية أساسية لبناء الثقة والاستقرار على النطاق العالمـــي، وحتى على نطاق إقليمـــي إذا أمكـــن ذلك. وقـد أيد الاتحاد الأوروبي دوما هذه التدابير في ميدان أسلحة التدمير الشامل عـــن طريق إعلانات ضُمنت فـــي اتفاقية الأسلحـــة الكيميائية، أو عن طريق إعلانات طوعية سواء في إطار اتفاقيـــة الأسلحة البيولوجية أو فيما يتصل بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مع ذلك تود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تؤكد على أن تدابير الشفافية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل مختلفة عن تدابير الشفافية المتصلة بالأسلحة التقليدية.

والحقيقة أن ميـــدان الأسلحـــة التقليدية هو الميدان الذي يبدو أن تدابير الشفافية قد تطورت فيه على نحو أكمل، ويرجع ذلك على وجه الخصوص الى إنشاء سجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية. وأي تقييم لعمل هذه الآلية، التي اقترحها أصلا الاتحاد الأوروبي، لا بـــد أن يكون إيجابيا، وإن كان من المأمول أن يزداد عـــدد البلدان المقدمة للبيانات زيادة تدريجية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أن تصاحب هذه الزيادة في عدد المشاركين بتوسيع في نطاق السجل، أي بإدراج معلومات عن الحيازات والمشتريات العسكرية التي تتم عن طريق الإنتاج الوطني. والبيانات التي أبلغ عنها الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الثلاث التي عمل فيها السجل تعكس التزام الاتحاد إزاء هذا الأمر بوضوح. لذلك، يدعو الاتحاد جميع الدول الى المشاركة، في الوقت الذي يشجعها أيضا على تقديم بيانات إضافية مثلما تفعل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما يرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري ألا يستعرض الأداء الحالي للسجل فقط وإنما أيضا أن يستمر تطويره لكفالة مواصلته الاستجابة للحاجات التي أفضت الى إنشائه. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد عمل الأمين العام، بالتعاون مع فريق الخبراء الحكوميين، لتحقيق مزيد من التطوير للسجل في موعد أقصاه نهاية ١٩٩٧. وبغية تعزيز أداء السجل ومواصلة تطويره ستتقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمشروع قرار عن هذه القضية.

وليس من قبيل الصدفة المحضة أن يكون من بين أوائل المجالات التي طبق فيها مبدأ الشفافية المجال المتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أن تتبع جميع الدول سياسات مسؤولة إزاء الأمور المتصلة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية. إذ يمكن أن تشكل عمليـــات النقـــل غير المقيدة عناصر مزعزعة للاستقرار وأن يكون لها تأثير سلبي على نقاط الصراع والتوتر الإقليمية والمحلية، والتي أشرت اليها من قبل في بياني.

وبالنظر الى الأهمية المولاة لقضية نقل الأسلحة التقليدية، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في هذه القضية في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح ويثق بأنه سيتم التوصل الى نتائج ملحوظة أخرى في الدورة المقبلة للهيئة التي يتعين عليها أن تستكمل دراستها لهذه المسألة. وفي نفس الوقت، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يواصل التصدي لقضية الشفافية في المسائل المتعلقة بالأسلحة، الأمر الذي يمكن أن يساهم أيضا في وضع جدول أعمال لمؤتمر نزع السلاح يكون أفضل توازنا فيما بين القضايا المتعلقـــة بالأسلحـــة التقليديـــة وأسلحة الدمار الشامل.

وكما سبق وأن ذكرت، يكون للتدابير الرامية الى زيادة الثقة والشفافية في المسائل العسكرية مضاعفات أكبر على النطاق الإقليمي، حيثما يتعلق الأمر بالأسلحة التقليدية في المقام الأول. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج المتحققة في اجتماع القمة الأخير لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يعرف الآن باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بما أبدي في بودابست من تصميم على تدعيم تدابير بناء الثقة المدرجة في وثيقة فيينا، وكذلك اعتماد مدونة قواعد سلوك للجوانب السياسية - العسكرية للأمن والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية.

وفيما يتعلق بالمنطقة الأوروبية، يود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد تأييده لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المعاهدة أداة أساسية في ضمان وتحسين الأمن والاستقرار العسكريين في القارة الأوروبية. وعلى الرغم من بعض المشاكل، فإن سجل الالتزام العام بالمعاهدة كان ممتازا حتى الآن. ويأمل الاتحاد الأوروبي بشدة أن تجري المحافظة على هذا السجل وتثبيته في تشرين الثاني/نوفمبر، ما أن تستكمل المرحلة الحالية من تخفيض الأسلحة والمعدات الى المستويات المحددة في المعاهدة.

وبالمثل، يعلق الاتحاد الأوروبي الأهمية على معاهدة السماوات المفتوحة كوسيلة لتشجيع الشفافية والأمن والاستقرار من فانكوفر الى فلاديفوستوك. إن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في الوقت المناسب أحد الأهداف ذات الأولوية لدى

الاتحاد الأوروبي، ولذلك فإننا ندعو جميع الدول الموقعة على المعاهدة ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك مبكرا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ارتياحه للإنجازات المحققة في ميدان تدابير بناء الثقة ونزع السلاح في مناطق أخرى من العالم. ويرحب الاتحاد بتوقيع كوبا على معاهدة تلاتيلولكو وتصديق غيانا عليها. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحقق صوب إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وينطبق الأمر نفسه على الأعمال التي اضطلع بها في محفل رابطة دول جنـــوب شرقي آسيا من أجل تعزيز زيادة الأمن والاستقرار في إقليم آسيا - المحيط الهادئ وإنشاء منطقة لا نووية في جنوب شرقي آسيا.

وأخيرا، يجب ألا يفوتنا أن ننوه بمشروع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي يتفق مع القرار المعتمد في مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي لهذه القضية أن تكون موضع تناول جيد التوازن داخل اللجنة الأولى.

ولا يود الاتحاد الأوروبي أن يدع الفرصة تمر دون أن يبرز الأهمية التي يوليها لمنطقة البحر المتوسط وللجهود الرامية الى تدعيم الأمن والتعاون داخل هذه المنطقة. وفي هذه الخصوص، نود أن نشير الى المؤتمر الوزاري لأوروبا والبحر المتوسط المقرر عقده في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. فسيتعهد ذلك المؤتمر بالرعاية عملية إنشاء منطقة للتبادل والحوار كوسيلة لضمان السلم والاستقرار والرفاه لجميع شعوب المنطقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمقرر الذي اتخذه مؤخرا مؤتمر نزع السلاح، باعتماد التقرير الذي كان المنسق بشأن هذا الأمر قد قدمه في الجلسة العامة للمؤتمر المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٧/٤٩ باء. ويدعو الاتحاد الى التنفيذ المبكر لذلك القرار، الذي يعتبره خطوة صوب قبول عضوية جميع الدول التي تقدمت بطلبات بهذا الشأن حتى الآن. وهذا لا يزال هدف الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا، أود أن أتطرق الى تنظيم أعمال اللجنة الأولى. إن الاتحاد الأوروبي يرى بعد روية أن العمل الذي اضطلع به في هذا الشأن في الدورات السابقة ينبغي مواصلته في هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة. وبناء عليه، فإننا نطلب إليك يا سيادة الرئيس، وبما يتفق مع الفقرة ٣ من القرار ٨٥/٤٩، أن تواصل المشاورات الرامية الى ترشيد أسلوب عمل اللجنة الأولى وزيادة كفاءتها. والاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة بنشاط في النهج المواضيعي الذي سيحدث بعد هذه المناقشة العامة وفقا للممارسة التي بدأت في الدورة الماضية. وإننا على اقتناع بأن هذه المشاورات المتعمقة ستفضي الى النتائج المرجوة، التي ستساعد بدورها الأمم المتحدة على تحقيق أحد مقاصدها بالنهوض بالسلم والأمن الدوليين وصونهما، وهو المقصد الذي أُدرج في ميثاقها عندما أسست قبل ٥٠ عاما، والذي لا يزال صالحا حتى اليوم.

السيد سوموغيي (هنغاريا) (ترجمـــة شفويـــة عن الانكليزية): اسمحوا لي بداءة أن أقدم لكم يا سيادة الرئيس تهانئي على انتخابكـــم لمنصبكم الهام هذا، وهو الانتخاب الذي يجـــد أسانيـــده في خصالكم الشخصية الرفيعة ومهاراتكم الدبلوماسية والخبرة الهائلة التي اكتسبتموها فـــي مجـــال قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح. ولكم أن تطمئنـــوا بأن وفدي على استعـــداد لمساعدتكم فـــي القيام بمهمتكم المتسمة بالمسؤولية. ونتوجه بالتهاني الى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين أيضا.

ويشاطر وفدي تماما الموقف الذي عرضه للتو ممثل اسبانيا الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وعن الدول المنتسبة اليه أيضا، بما فيها جمهورية هنغاريا. ويقوم هذا التلاقي في الآراء على كون بلدي يرتبط فكريا بقيم مجتمع الدول الأوروبية، الأوروبية - الأطلسية. وبالتالي، فإن طموحات الاتحاد الأوروبي ومنطمة حلف شمال الأطلسي تنسجم تماما مع مبادئ فلسفة هنغاريا وسياستها الأمنية، والمواقف التي تمثلها هاتان المنظمتان متطابقة، في معظم الحالات، مع أهدافنا السياسية المحددة.

وهنغاريا أيضا تود أن ترى بزوغ هيكل أمني أوروبي جديد، نظام أمني دولي مبني على التعاون

فيما بين الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية. إننا على اقتناع بأنه مع زوال الانقسامات المذهبية، ينبغي لروح التعاون أن تسود على المواجهة في العلاقات الدولية لأن في ذلك أصدق مصالح جميع الدول. ومن ثم، يجب أن تكون السياسات الأمنية القائمة على المصالح الوطنية ذات توجه تعاوني على وجه التحديد.

ونحن بهذه الروح مقتنعون بأن عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح يجب أن تظل جزءا أساسيا من جدول سياستنا للأمن. ونثق حقا بأن تحديد الأسلحة يظل من الأعمدة الرئيسية للأمن والاستقرار. ولذا كان من بين التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم التأكد من أن المعاهدات القائمة لتحديد الأسلحة تنفذ بالكامل ويجري التحقق السليم من تنفيذها، وأن الالتزامات القديمة تكيف حسب الحقائق والمتطلبات الجديدة، وأن هناك اتفاقات جديدة والتزامات جديدة توضع حسب الاقتضاء.

والمناقشات العامة في اللجنة الأولى تدور في وقت ملائم بوجه خاص لحساب إنجازاتنا والتحديات التي واجهناها ولاستنباط خطط للمستقبل. ولقد وصلنا الى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بمكاسب هائلة في ميدان نزع السلاح حققناها خلال الأعوام القليلة الماضية. فقد تم التوصل الى اتفاقات للحد من انتشار أنواع كثيرة من الأسلحة بخطوات واعدة أكثر من أي وقت مضى. وبوقوفنا سويا مع التحولات الجارية في المناخ السياسي العالمي انفتح أمامنا باب أمل مكننا من تحقيق الأمن عند مستويات أدنى من التسلح. وترتب على هذا أننا أصبحنا نواجه تزايد الحاجة لإعادة تقييم أفكارنا بشأن عملية نزع السلاح برمتها ومناهجنا إزاءها.

ومع قرب انتهاء عام ١٩٩٥ أصبح من المؤكد تقريبا أننا سنخلص الى أنه عام أصبح المجتمع الدولي فيه أكثر يقظة وانتباها الى مخاطر انتشار أسلحة التدمير الشامل، وأبدى تصميما أكيدا على مكافحة هذه المخاطر.

ولعل أكبر دليل على هذا تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. وكانت حكومتي دائما تولي أعلى الأولويات لهذا الهدف وتعمل جاهدة على بلوغه. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الدول الأطراف حين جعلت معاهدة عدم الانتشار معاهدة غير محددة الأجل أكدت استمرار دور المعاهدة كصك قانوني دولي رئيسي يوفر ضمانة أساسية لعدم انتشار الأسلحة النووية على الساحة العالمية.

وسيضيف تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى مع آلية الاستعراض المعززة عنصرا رئيسيا لا شك فيه لاستقرار نظام الأمن الدولي الجديد الذي بزغ. وأؤكد هنا أن هنغاريا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ بجميع جوانبها. ولا يخامرنا شك في أن الحكم على نجاح المتابعة سيكون على أساس ما أحرز من تقدم في سبيل التدابير الهامة الجديدة المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية وبنزع السلاح.

ومن الأهداف التي نرى ضرورة استمرار تصدرها لجدول أعمال نزع السلاح الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

وترحب هنغاريا بتسارع العمل المنجز في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وتزايد التأييد لأن يتم التوقيع على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. فهذا سيعطي البرهان القاطع على إرادة المجتمع الدولي وقدرته على التصدي بنجاح لجانب آخر من جوانب التهديد الذي تمثله أسلحة التدمير الشامل.

وإننا نتطلع الى استئناف المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ مع بداية الدورة الجديدة لمؤتمر نزع السلاح. ولئن كنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن العمل في سبيل تأمين هذا الصك القانوني الدولي الجديد الذي يحظر تجارب التفجيرات النووية بطريقة شاملة ويمكن التحقق منها قد قطع شوطا

بعيدا ولا يمكن الرجوع عنه، فالباب مفتوح لاتخاذ قرارات سياسية هامة بشأن العناصر الرئيسية في المعاهدة حتى يمكن الوفاء بالموعد الذي حدده مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار.

ونود القول إن قرارات حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا بتأييد حظر شامل فعلا للتجارب النووية يشمل الانفجارات قليلة القوة، والتزام فرنسا مؤخرا بالتوقيع على معاهدة من هذا القبيل بحلول خريف عام ١٩٩٦ تحرك إيجابي في هذا الاتجاه. وهذه بشرى طيبة بالنسبة لمحادثات جنيف. ونرجو أن تجد الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وقتا كافيا فيما بين الدورات للتأمل في هذه التطورات وتتمكن بالتالي من الإسهام في هذا الاتجاه صوب تلاقي المواقف بشأن نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الوقت نفسه لا نملك إلا أن نعرب عن أسفنا لعدم وفاء الجميع بالالتزامات الانفرادية بالامتناع عن إجراء التفجيرات النووية التجريبية حيث قررت دول حائزة للأسلحة النووية تغيير سياساتها في هذا المضمار. وفي هذا المنعطف نود التشديد على أهمية ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية باعتبار ذلك عاملا يفضي الى الإبرام المبكر لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

وفيما يتعلق بجانب آخر من جوانب جدول الأعمال الراهن لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح تعلق حكومتي أهمية كبيرة على حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى. ومن بين البنود الرئيسية في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار بند يُخضع هذا الأمر للمفاوضات العاجلة. ومن المؤسف للغاية أنه رغم القرارات المشجعة المتخذة بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع في وقت سابق من هذا العام في مؤتمر نزع السلاح، نشهد تأخيرا جديدا في الشروع في هذا العمل.

وترى هنغاريا أن من الممكن عمليا وفي وقت قصير نسبيا إبرام معاهدة لوقف التجارب تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق الفعلي منها. ومن شأن هذه المعاهدة أن تحدد مقدار المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة، ومن شأن تدابير التحقق أن تمتد بالضمانات الدولية لتشمل مرافق جديدة. ونحن نضم صوتنا الى أصوات الذين يحثون مؤتمر نزع السلاح على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ ’لام‘.

ومن النتائج الإيجابية للتحول الجذري في جدول الأعمال الخاص بالأمن في السنوات الأخيرة زيادة الأهمية المعلقة على فكرة التحقق من الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فهي تشير بوضوح الى التسليم العام بأن الأداء السليم والآليات الفعالة للتحقق الدولي أمران ضروريان لضمان الامتثال للالتزامات المنبثقة عن شتى المعاهدات ولبناء الثقة بين الدول.

وهنغاريا في وضع خاص يجعلها مُقدرة تماما لهذا الاتجاه. فلقد شهدنا لسنوات طويلة الآثار الإيجابية لوضع نظام للتحقق من نزع السلاح - ألا وهو معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وقد أثبتت تجربتنا بما لا يدع مجالا للشك أن هذا النوع من الآليات يسهم بحد ذاته إسهاما إيجابيا في أمن المنطقة المعنية. وبهذه الروح نرحب بفكرة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية مع وضع نظام صارم وغير تمييزي للتحقق الدولي يشبه الى حد ما النظام المعمول به حاليا في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ووفقا لهذا النهج تشارك هنغاريا أيضا بنشاط في الجهود المبذولة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بإعداد آليتها للتحقق. وكانت البداية طيبة في أعمال الفريق المخصص الذي تتشرف هنغاريا برئاسته، وقد حدد هذا الفريق القضايا الهامة لمواصلة مناقشاته ومهد الطريق لإجراء مفاوضات موضوعية بشأن إمكانية إعداد عناصر لبروتوكول للتحقق. وتدعو هنغاريا الى التعجيل بهذا العمل. ونرجو بأن يسفر هذا عن تقديم مقترحات محددة ينظر فيها ويعتمدها مؤتمر الاستعراض في العام القادم.

وتراود هنغاريا مشاعر القلق من المشكلة العالمية الضخمة الناجمة عن الاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام البرية المضادة للأفراد، وتدعو الى بذل الجهود الدولية العاجلة لمعالجة هذه المسألة بطريقة حازمة. ونعرب عن استعدادنا للإسهام في العمل الجماعي الذي يضطلع به المجتمع الدولي، سواء داخل إطار الأمم المتحدة أو من خلال ترتيبات أخرى. وفي الاجتماع الدولي المعني بتطهير الألغام، الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٥ في جنيف، رسمنا الخطوط العريضة لمقترحاتنا بشأن اشتراكنا في برنامج الأمم المتحدة المناظر.

وطريقة أخرى لمعالجة مسألة الألغام البرية هي تعزيز الصك الرئيسي للقانون الانساني الدولي في هذا الصدد. وقد تحملت هنغاريا نصيبها من المسؤولية وشاركت بفعالية في المرحلة الأولى من مؤتمر استعراض اتفاقية عام ١٩٨٠ المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وكنا نتوقع أن تحقق خطوة كبرى للأمام في طريق مواصلة تقييد أو حظر استعمال ونقل هذه الفئات والأنماط من الألغام البرية المضادة للأفراد التي تشكل أكبر خطر على المدنيين. ولا نستطيع أن نخفي خيبة أملنا إزاء إخفاق المفاوضات في الأسبوع الماضي في فيينا. ونعتقد أيضا أنه يجب المحافظة على زخم الجزء الأول من المؤتمر وعلى ما أحرز فيه من منجزات. وفي نفس الوقت نرحب باعتماد بروتوكول جديد بشأن أسلحة اللازر التي تسبب العمى، وهذا يبرهن مرة أخرى على تصميم المجتمع الدولي على جعل الالتزامات المتخذة وفقا لقواعد الحرب تواكب تقدم التكنولوجيا العسكرية في العقود الماضية.

ويسترعي الأمين العام الانتباه في "خطة للسلام" الى الحاجة الى ما يسمى بنزع السلاح على نطاق صغير، أي الحاجة الى وضع طرق أكثر فعالية لمكافحة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية الصغيرة وحيازتها. وقد أصبح مما يثير الانزعاج الآن أن ندرك أن عمليات النقل هذه يمكن أن تزعزع السلام والاستقرار على الصعيدين الوطني والاقليمي، بل وحتى على المستوى الدولي. ومن ثم، تعتقد هنغاريا أنه بالاضافة الى التطورات المشجعة التي حدثت مؤخرا بشأن تدابير الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، فإن مواصلة تحسين تشغيل سجل الأسلحة التقليدية وتوسيع مجاله يمكن أن يكونا وسيلة جديدة ومفيدة لبناء الثقة والاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي. ولهذا فإننا، بالنسبة لهذه المسألة، نتطلع بشغف كبير الى مشروع القرار الجديد الذي أشار اليه ممثل اسبانيا، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي قبل هنيهة.

وأتفق تماما مع وجهة النظر التي أعرب عنها ممثل اسبانيا بأن زيادة الثقة والشفافية في الأمور العسكرية على الصعيد الاقليمي هي، على الأرجح، التي ستترك أكبر الآثار الايجابية، وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ولهذا نعلق أهمية خاصة على النتائج التي تحققت داخل إطار المنظمات الاقليمية.

ويشرفني بصفتي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن أشير هنا الى انجازات مؤتمر قمة المنظمة الذي عقد في بودابست في كانون الأول/ديسمبر الماضي، مثل اعتماد "مدونة سلوك للجوانب السياسية - العسكرية للأمن"، أو التصميم المشترك من جانب الدول الأعضاء في المنظمة على مواصلة تطوير تدابير بناء الثقة التي سبق تضمينها في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤. إلا أننا مقتنعون بأن الحاجة تقوم أيضا الى المزيد من التدابير والأعمال المتضافرة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، أولا وقبل كل شيء، في المناطق التي يسودها الصراع. ولنتذكر أن المنظمة سبق أن تلقت ولاية بمعالجة مشاكل أمنية اقليمية محددة مع التأكيد على الاستقرار طويل الأجل في أوروبا الجنوبية الشرقية. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية حيوية على وضع الترتيبات في وقت مبكر لتخفيض الأسلحة التقليدية في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولا يمكننا أن نتصور حلا دائما للحرب المفجعة هناك إلا اذا استطعنا أن ندخل في عملية التسوية معاهدة تحد من القوات المسلحة للدول التي نشأت في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وكذلك قوات الدول المجاورة، وربما بعض الدول الأخرى أيضا.

وسيكون التحديد الفعال للمخزون الهائل من الأسلحة في هذه المنطقة دون الاقليمية مطلبا مسبقا للتنفيذ السلس للمعاهدة المعنية بالقوات

المسلحة التقليدية في أوروبا. لقد كانت هذه المعاهدة وستظل ركيزة أساسية للأمن والاستقرار الأوروبي، حتى وإن كانت في حاجة الى بعض التعديلات. كما جرت مناقشته خلال تلك الأسابيع في فيينا.

السيد فالنسيا - رودريغيز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بلدي، في هذه المناقشة العامة، أن يعرب عن موقفه إزاء مواضيع متنوعة، دون تحيز لبيانات قد نثير بشأنها في المستقبل نقاطا معينة حسبما تقتضي الحاجة. ويتعلق هذا الموقف بالمسائل التالية:

أولا، أيدت اكوادور تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، بالاقتران مع مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين، وتحسين نظام التحقق. وتبعا لذلك نشدد، أولا، على الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز نهاية ١٩٩٦، ولا يزال إبرام تلك المعاهدة أحد الأهداف الجوهرية للمجتمع الدولي؛ وثانيا، على بدء المفاوضات واتمامها بسرعة بهدف عقد اتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية؛ وثالثا، على بذل الجهود على الصعيد العالمي لتخفيض الأسلحة النووية، والقضاء عليها في نهاية المطاف لتحقيق نزع السلاح العام الكامل.

ثانيا، تؤيد اكوادور الوقف المؤقت الذي فرضته الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية على إجراء التجارب، وتشيد بقرارها في هذا الشأن. وترى إكوادور أنه بالرغم من أن تدابير عدم الانتشار والرقابة عليه تدابير لا غنى عنها، فإنها يجب اعتبارها تدابير مؤقتة فقط وصولا الى الحظر والتدمير الكاملين لكل الأسلحة النووية.

ثالثا، وكما جاء في إعلان كويتو الذي أقره رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، تكرر اكوادور الاعراب عن قلقها العميق وإدانتها لاستئناف جمهورية الصين الشعبية إجراء التجارب النووية، ولقرار حكومة فرنسا استئناف التجارب في المحيط الهادئ. والواقع إن إجراء هذه التجارب فور عقد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار يستدعي الإدانة بصفة خاصة، لا لهذا السبب فحسب، بل أيضا لأنها تشكل خطرا على البيئة. وقد ثبت أن اجراء التجارب النووية، حتى في جوف الأرض ينتج اشعاعات نووية.

رابعا، بالنسبة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، فإن إكوادور تذكر بالالتزامات النابعة من قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الذي يحيط المجلس فيه علما

> "بالبيانات التي أدلت بها كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية (S/1995/261 و S/1995/262 و S/1995/263 و S/1995/264 و S/1995/265)، والتي قدمت فيها الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضمانات أمن من استعمال الأسلحة النووية".

وتؤيد اكوادور البيان الصادر عن مجلس الأمن في هذا القرار، وتنادي بإجراء المفاوضات في وقت مبكر لإبرام معاهدة دولية تنص على تحريم استعمال هذه الأسلحة في الحالات السالفة الذكر.

خامسا: يعلن وفد بلدي أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تقام بفضل الإرادة السيادية الجماعية لبلدان المنطقة كافة. ونرى أن معاهدة تلاتيلولكو، وكذلك معاهدة راروتونغا ينبغي اتخاذهما كنموذجين يحتذى بهما في إبرام تعهدات إقليمية أخرى لها نفس الطابع.

سادسا: تعلق إكوادور أهمية خاصة على تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وترى أن نزع السلاح الإقليمي ينبغي أن تكمله تدابير ومبادرات لنزع السلاح التقليدي على الصعيد العالمي، مع مراعاة أن الدول الكبرى تستأثر بأكثر من ٧٥ في المائة من القوة العسكرية التقليدية في العالم. ويثير قلقها أيضا التوزيع غير المتكافئ

للأسلحة فيما بين الدول في منطقة بعينها. إن هذا الإخلال بالتوازن بدلا من أن يعمل على تعزيز المزيد من الاستقرار للدول التي تمتلك تلك الأسلحة، لا يؤدي إلا إلى زيادة انعدام الأمن للمنطقة برمتها. والدول الصغيرة - التي لديها قدرات عسكرية أقل هي التي تعاني أكثر من غيرها من هذه الاختلالات في القوات العسكرية، ويعود السبب في ذلك إلى حقيقة أن البلدان المجهزة تجهيزا عسكريا جيدا تتجه للجوء إلى استخدام قوتها بدلا من تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية. وترى إكوادور أن الاختلال في مستويات الأسلحة التقليدية لا يمكن تصحيحه إلا من خلال نزع السلاح الإقليمي.

سابعا: يجدر بنا أن نتذكر أنه على الرغم من أن الأسلحة التقليدية مسؤولة عن سقوط أكبر عدد من الضحايا منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الأسلحة النووية ظلت مع ذلك الموضوع الرئيسي في الجهود الدولية لتحديد الأسلحة. لذلك، نرى أن اعتماد تدابير تتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية يجب عدم إهماله. وفي عام ١٩٩٣، أنفقت أقل البلدان نموا ٤٩ دولارا للفرد بالنسبة لكل بلد على شراء هذه الأسلحة. وتحتكر دولة كبرى واحدة ثلاثة أرباع الاتجار العالمي بالأسلحة التي تتجه إلى أقل البلدان نموا. وفي إعلان كويتو الأخير، جدد رؤساء جمهوريات ودول وحكومات مجموعة ريو الإعراب عن استعدادهم للتعاون من أجل تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي وفي ميزانيات الدفاع ونفقاته. ويعد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إحدى الآليات المناسبة لتحقيق هذا الهدف. وقد قدمت إكوادور المعلومات المطلوبة لهذا السجل.

ثامنا: حدد القرار ٧٥/٤٩ دال إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد في نهاية المطاف هدفا يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه. لقد أدى استخدام هذه الألغام إلى سقوط ضحايا مدنيين أبرياء، وإلى عرقلة التنمية الاقتصادية وغير ذلك من العواقب الجسيمة، وبهذا الإدراك، ترحب إكوادور بالوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد الذي أعلنته بعض الدول. ونشجع الجهود الدولية الجديدة الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تسببها هذه الأسلحة بهدف القضاء التام عليها. وفي الوقت نفسه، من الضروري بشكل قاطع اتخاذ التدابير اللازمة لحظر استخدام اللازر المسببة للعمى قبل وصولها إلى أسواق الاتجار غير المشروع التي يتعامل معها الإرهابيون وتجار المخدرات.

تاسعا: تذكر إكوادور أيضا بأن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو حثوا في إعلان كويتو السالف ذكره البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما أكدوا قرارهم الداعي إلى العمل معا لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية باعتماد التدابير الملائمة لذلك.

عاشرا: بالنظر إلى ما قلته توا يمكننا أن نؤكد من جديد على أن الإجراءات التي يمكن أن تؤدي بنا إلى نزع السلاح العام والكامل ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الآخذ في التطور. فلم يعد بإمكاننا أن نقصر مفهوم الأمن على المسائل العسكرية ومسائل الحدود. فالإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والمجابهات الطائفية والدينية والصراعات الأيدولوجية تهدد الدول من داخل حدودها. وفي بداية هذا القرن، كان ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات المسلحة من الجنود، أما اليوم فإن ٩٠ في المائة من الضحايا مدنيون. وقد اتخذ مفهوم الأمن أبعادا جديدة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك، يتعين علينا أن نعيد تعريف هذا المفهوم على أسس عالمية.

حادي عشر: فيما يتصل بمفهوم الأمن هذا، توجد حاجة عاجلة إلى تطبيق مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المنصوص عليه في القانون الدولي تطبيقا كاملا وعالمي النطاق، والواقع، أنه إذا سمح للخلافات بين الدول بأن تستفحل، وإذا لم يتم السعي إلى التفاوض من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فإن الطريق إلى نزع السلاح سيكون صعبا.

ثاني عشر: بالنسبة لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح استنادا إلى القرار ٧٧/٤٩ باء، تعتبر إكوادور تقرير المنسق الخاص السفير سوليفان لعام ١٩٩٣، قد عفى عليه الزمن تماما، وسيكون من الغريب،

وهذا هو أقل ما يمكن أن يقال إحياء وثيقة قديمة لا تلبي تطلعات بلدان عديدة، من بينها إكوادور، ترغب في أن تصبح أعضاء في تلك الهيئة.

السيد ديميتروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة، إن وفد بلغاريا لعلى ثقة من أن أعمالنا في اللجنة ستحقق نتائج مثمرة بفضل قيادتكم القديرة والماهرة. ونعرب أيضا عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين وكذلك لأمين اللجنة.

ويعلن وفد بلغاريا مشاركته في تأييد البيان الذي ألقاه ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه من أوروبا الوسطى والشرقية، وقبرص، ومالطة. وفي البيان الذي ألقيه باسم حكومة بلدي، أود أن أشدد بصفة خاصة على مسائل معينة ذات أهمية خاصة لجمهورية بلغاريا.

لقد جلب لنا عام ١٩٩٥ نتائج إيجابية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، مما مهد السبيل إلى بلوغ عالم أفضل وأكثر استقرارا. ومن منجزاته التاريخية القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والذي يقضي بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فضلا عن تعزيز عملية استعراض المعاهدة، وتعتقد بلغاريا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ستسعى إلى إحراز المزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وترى بلغاريا أيضا أن الثقة في النظام الدولي لعدم الانتشار الذي تمثل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية فيه لا يمكن أن يكتب له البقاء إلا إذا تحلت الدول بالشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها النووية. وبناء على ذلك، ينبغي لنا أن ننشئ نظاما وطنيا للرقابة على الصادرات النووية يلبي كل المتطلبات الدولية.

وتشترك بلغاريا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز الرقابة على المواد والأجهزة الحساسة وذلك بتنفيذ المبادئ التوجيهية لكل من مجموعة الموردين النوويين ولجنة زنغر. وقد أعربنا في مناسبات عديدة عن رغبتنا في الانضمام أيضا إلى المجموعة الاسترالية وإلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وقد أيدت بلغاريا، كعضو نشط في مؤتمر نزع السلاح، الانتهاء من إعداد معاهدة شاملة ومتعددة الأطراف لحظر التجارب النووية يمكن التحقق منها عالميا وذلك في موعد أقصاه نهاية ١٩٩٦. وإننا نعتقد بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي أن تحظر إجراء جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات. وقد توافر لدى بلغاريا قدر كبير من الخبرة وعدد كبير من المعدات يمكن استخدامها في نظام التحقق المقبل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وهناك بند هام على جدول أعمال عدم الانتشار النووي يتعلق بحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة. وسيقوم مؤتمر نزع السلاح بتهيئة الإطار الضروري للبدء في مفاوضات مكثفة متعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع بإنشائه اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لوقف الانتاج. وإننا نرى أن معاهدة وقف الانتاج ستصبح في المستقبل صكا قانونيا الزاميا هاما يسهم في زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار.

وأود عند هذه النقطة أن أعرب أيضا عن اعتقاد الوفد البلغاري الراسخ بأن الدول التي تخلت عن الخيار النووي في شكل قانوني ملزم لها حق مشروع في أن تؤمن ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ونحن نرحب باعتماد مجلس الأمن للقرار ٩٨٤ (١٩٩٥) في نيسان/أبريل من هذا العام، كما نرحب بالبيانات التي أدلت بها كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ضمانات الأمن بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونرى أن هذا القرار خطوة جديدة هامة نحو التقدم الذي أحرزته هذه المسألة وهو إطار ملائم للتفاوض في المستقبل حول صياغة صك دولي ملزم قانونا بشأن توفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وقد أبدت بلغاريا التزامها بحظر الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل - النوع الكيميائي - بكونها إحدى الدول الأطراف الـ ٦٥ الأصلية في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبأن أصبحت الدولة الموقعة الحادية عشرة التي تودع صك تصديقها وهذا الإجراء القانوني إقرار لموقف بلغاريا بأنها لا تمتلك أو تنتج أسلحة كيميائية، وبأنه لا توجد على الأراضي البلغارية مخزونات مثل هذه الأسلحة. وأملنا أن الدول التي لم تصادق بعد على هذا الصك الدولي الهام ستفعل ذلك على وجه السرعة لكي تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن.

كما تتقيد بلغاريا بدقة أيضا باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وظلت برامجها البحثية والتطويرية تتسم بالشفافية كجزء من التزامها بالمساعدة على تعزيز الثقة الدولية في هذا المجال. ونحن على استعداد للمشاركة بروح بناءة في وضع شروط ملائمة للتحقق في إطار عمل الفريق المخصص المؤلف من الدول الأطراف في الاتفاقية. ويستند موقف الوفد البلغاري الى أن إدراج شروط للتحقق في الاتفاقية مماثلة لشروط التحقق الخاصة بالأسلحة الكيميائية لن يؤدي الى تعزيز النظام الذي أنشأته اتفاقية الأسلحة البيولوجية فحسب، وإنما سيجعلها أيضا أكثر قدرة على اجتذاب الدول التي لم تنضم اليها بعد.

إن جدول أعمال نزع السلاح والحد من التسلح يتزايد تركيزه الآن على الأسلحة التقليدية وما يتصل بها من أمور. وقد أسهمت بلغاريا في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كل عام منذ إنشائه. ونحن ننظر الى دعم السجل بوصفه خطوة ضرورية على طريق إنشاء آلية تشغيلية تضمن الشفافية في مجال التسلح التقليدي. وتحبذ بلغاريا إدراج بيانات حول المقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج المحلي في السجل.

وجمهورية بلغاريا من بين الدول الرائدة في عملية نزع السلاح الاقليمي ووضع تدابير شاملة لبناء الثقة والأمن، وهي العملية التي أسهمت اسهاما ضخما في الأمن والاستقرار الأوروبي. وترى بلغاريا في نفس الوقت أن كميات الأسلحة التقليدية المتبقية في أوروبا تزيد على احتياجات الأمن والاستقرار، وخاصة في بعض المناطق. إن الاهتمام باتخاذ مزيد من التدابير الخاصة لبناء الثقة وتحديد الأسلحة في منطقة البلقان له ما يبرره، خاصة في الظروف الحالية.

وقد وقعت بلغاريا على اتفاقين ثنائيين مع اليونان وتركيا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن تكمل وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤ الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ينصان على تخفيض العتبة بالنسبة للإبلاغ والمراقبة. ومن المتوقع توقيع اتفاق مماثل مع رومانيا قريبا. وهذه التدابير الثنائية تؤدي الى قدر أكبر من الشفافية في الأنشطة العسكرية، ولها تأثير طيب في إشاعة الاستقرار، خاصة في مناطق الحدود، كما تشجع على إقامة العلاقات بين جيوش الدول المعنية. ومن رأينا أن الخطوة القادمة ينبغي أن تكون النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف بهدف تحقيق الأمن الشامل والثقة في المنطقة الجنوبية الوسطى من أوروبا.

ولا حاجة بنا الى القول إن هذه المهمة يستحيل تحقيقها في ظل ظروف الصراعات الجارية. ومن ثم فإننا نستمد الشجاعة من التطورات الأخيرة التي تمهد الطريق لإيجاد تسوية سلمية دائمة ومتوازنة للصراع على أراضي يوغوسلافيا السابقة. والى جانب ذلك، وحتى قبل التوصل الى التسوية، تقوم بالفعل حاجة عاجلة في هذه المرحلة للبدء في وضع الأساس للاستقرار الدائم والأمن والتعاون في المنطقة الجنوبية الوسطى من أوروبا كجزء لا يتجزأ من أوروبا الموحدة التي تعمها القيم والمؤسسات الديمقراطية. وينبغي أن يؤدي هذا الجهد الى صياغة نهج جماعي استشرافي شامل معزز للأمن والاستقرار، فضلا عن الخطوات العملية لتنفيذه.

ولتحقيق كل ذلك، ترى بلغاريا ضرورة تنفيذ الخطوات العملية الآتية: أولا، ينبغي التأكيد من جديد على المعايير الأساسية التي تحكم علاقات حسن الجوار والحدود المعترف بها دوليا، كما يجب تطبيق مبادئ ومعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإطار الآقليمي. ثانيا، ينبغي تطوير التعاون عبر

الحدود، بما في ذلك تحديث نقاط التفتيش وعبور الحدود وإجراءات الجمارك والارتقاء بها، مما يسهل حرية الحركة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والناس، وكذلك النهوض بالتعاون على المستوى المحلي. ثالثا، ينبغي تطوير السبل والوسائل اللازمة للتغلب على الركود الاقتصادي في المنطقة ولبث الدينامية الاقتصادية فيها من خلال تطوير الهياكل الأساسية ومن خلال إدارة الاستثمارات الأجنبية والمساعدة المالية والتقنية إدارة حسنة التنظيم. رابعا، لا بد من تطوير وتحسين مستوى الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في المنطقة وربطها بشبكات عموم أوروبا كأداة رئيسية لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. خامسا، ينبغي إدخال مزيد من التحسينات على الأسس القانونية للتجارة، ولا بد من توسيع مجال التدفقات التجارية الثنائية عن طريق إنشاء آليات وتسهيلات لتنشيط التجارة. وأخيرا، ينبغي النهوض بالتعاون الطويل الأجل من أجل إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي بهدف بناء مؤسسات ديمقراطية ومجتمعات مدنية في بيئة يسودها الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

وفي ميدان الحد من التسلح، تشاطر بلغاريا الرأي بأن استحداث نظام مستقبلي متناسق للحد من التسلح يجب أن يجمع بين التدابير المصممة لعموم أوروبا والتدابير ذات الطابع الاقليمي، ليعكس في كل حالة ملموسة مفهوم الأمن غير المجزأ. وهذا الموقف يستند الى الفهم بأن أي تركيز غير متناسب للأسلحة، لا سيما عندما يصاحبه افتقار الى آليات المراقبة، يمكن أن يترك آثارا سلبية على الأمن والاستقرار. لذلك يتوجب أن يكون استحداث نظام سليم للحد من التسلح وتدابير بناء الأمن والثقة لأراضي يوغوسلافيا السابقة جزءا جوهريا من التسوية الشاملة لفترة ما بعد الحرب. وينبغي للهيئات الدولية المهمة مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بدور هام جدا في هذا الصدد.

وحكومة جمهورية بلغاريا على أهبة الاستعداد للمساهمة بحماس في تنفيذ هذه الأهداف.

السيد بيريز - أوترمن (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): على مدى الخمسين عاما الماضية ظلت اللجنة الأولى أهم محفل متعدد الأطراف في المجالات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، المحفل الذي يساهم فيه كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي - غنيا أو فقيرا، ضعيفا أو قويا - بشعور غامر بالمساواة في ظل الميثاق.

إن أوروغواي دولة سلام. والتسوية السلمية للمنازعات الدولية هي المبدأ الهادي لسياستها الخارجية. والتزامها الذي لا يني بالسلام بيرق سترفعه عاليا الى الأبد.

ولئن كانت التوترات التي ظهرت الى الوجود في لحظات من التاريخ، ويسعدنا أننا خلفناها وراءنا، قد أعطتنا عالما أكثر حرية وانفتاحا لتحقيق الأهداف النهائية للميثاق - أن نأخذ بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وأن نصون السلم والأمن الدوليين وأن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب - فإن سلام اليوم ما زال سلام حروب صغيرة وصراعات محلية واقليمية تزيد لهيبها اشتعالا خلافات حادة ذات طبيعة طائفية أو اقتصادية أو دينية.

وفي إطار هذه الصراعات، اكتسى عمل الأجهزة الرئيسية للجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الأولى، أهمية خاصة. وتبعا لدرجة الالتزام الذي دخلت فيه الدول الأعضاء بناء على طلب الجمعية، خاصة خلال عام الذكرى السنوية الخمسين هذا، غالبا ما تناقضت العبارات الرنانة مع البيانات الملقاة في المؤتمرات الكبرى. وتلك البيانات ينبغي أن تترجم الى تدابير فعالة، ولكن كثيرا ما ينسى في التحليل النهائي أن أهم مكونات النظام الدولي هي شعوب الأمم المتحدة.

ويبدو أن موضوع عدم الانتشار النووي صار من بين أهم المواضيع المعروضة على اللجنة الأولى خلال الدورة الحالية. فقد شاركت جميع الدول الممثلة هنا تقريبا في مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي تتسم نتيجته بالأهمية. والنتيجة الرئيسية هي تمديد المعاهدة الى أجل غير

مسمى - إعادة التأكيد على أحكامها التي توعز بالقضاء النهائي على الأسلحة النووية وعلى أي استخدام للقوة النووية في أغراض الحرب. وفضلا عن ذلك، حث المؤتمر في المقرر ٢ الذي يتضمن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، على الامتثال الصارم لما ينص عليه إطار المعاهدة.

ومن بين المبادئ البارزة جدا ضرورة إقامة التعاون بين الدول لمنع انتشار الأسلحة النووية، وضرورة اضطلاع الدول بالواجبات التي قبلت بها بشأن نزع السلاح النووي الكامل، فضلا عن الامتثال للالتزامات المتعلقة بمشكلة التجارب النووية الراهنة.

ولقد رأينا بإحباط كيف أن الكثير من الكلمات المستخدمة في نص المقرر وفي توافق الآراء بين الدول المشاركة أصبحت كلمات جوفاء بفعل التفجيرات النووية الجوفية التي أجرتها دولتان استمرتا في القيام بالتجارب النووية، في تناقض مع الالتزامات التي قطعتاها على نفسيهما ومع مسار التاريخ ذاته. ولئن كنا نتفهم سياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقيدت بوقف مؤقت للتجارب، فإننا لا بد أن نرفض رفضا قاطعا سياسات الدول التي تعرض للخطر المفاوضات بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، التي يجب التفاوض بشأنها بحسن نية في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

إن أوروغواي تؤيد الجهود التي تبذلها الدول الممثلة في اللجنة الأولى لتقديم نص يعبر عن انشغال المجتمع الدولي إزاء التجارب النووية. وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، نود أن نؤكد مجددا دعم أوروغواي - وهي طرف في معاهدة تلاتيلولكو - للمبادرات المشابهة. والدليل على ذلك مشاركة بلدنا في الاجتماع التاريخي للدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا، الذي عقد في الأمم المتحدة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر الماضي. وإضافة الى ذلك، تؤكد أوروغواي مجددا تعاونها مع البلدان المجاورة لها في جنوب الأطلسي من خلال الاتصالات الوثيقة التي تجريها في إطار "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي"، التي أعلنتها الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

وأود الآن أن أتطرق الى بنود محددة أخرى تستأهل اهتمام اللجنة، ويود وفد بلدي تسليط الضوء عليها.

أولا، يساورنا القلق إزاء الافتقار الملحوظ الى توافق في الآراء في عمل مؤتمر نزع السلاح. والواقع أن المرء لا يملك إلا أن يعرب عن جزعه ازاء حقيقة أن فريقين من أفرقة العمل المنشأة في إطار المؤتمر، مكلفين من قبل الجمعية العامة بمهمة عرض الوثائق المتفق عليها في الدورة السابقة، لم يتمكنا من التوصل الى اتفاق بشأن محتوى تلك الوثائق. إننا لا نستطيع أن ندرك كيف تعذر التوصل الى توافق في الآراء بشأن موضوع "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية"، بعد فترة قصيرة فقط من الاتفاق على شتى جوانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومسألة أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة لأوروغواي هي الألغام البرية المضادة للأفراد. إن وفد أوروغواي سيؤيد ما يتخذ من صادرات لضمان الموافقة على وقف كلي لانتاج هذه الأسلحة.

وينبغي لنا أن نرحب أيضا بالجهود التي بذلتها وفود عديدة في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر - وهي عملية استهدفت تعزيز أحكام الاتفاقية.

إن المسائل المحددة المعروضة على الجمعية العامة كثيرا ما يحجبها دخان أولئك الذين لا يؤمنون بأن هذه المبادئ يمكن ترجمتها الى واقع العلاقات الدولية المؤلم. وعلى سبيل المثال عندما نشير الى البند ٧٠ من جدول الأعمال (نزع السلاح العام الكامل) ننسى أمورا كثيرة مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو زعزعة استقرار الدول الصغيرة - وهو موضوع لم يستطع المجتمع الدولي أن يتخلص منه لفترة طويلة، وتعطي حالة اعتداء المرتزقة الجديد

على جزر القمر البرهان عليه. وهذه الأحداث المروعة تقع في عالم لا يخلو من التوترات الدولية لأن الدول تنسى أن وراء كل أفكار تجريدية، ووراء كل نقطة وفاصلة في قرارات الجمعية العامة، توجد مشكلة معقدة وبسيطة في آن واحد - معقدة بقدر تعقيد تحقيق سلام دائم في عالم غارق في دوامة الحرب؛ وبسيطة بقدر بساطة التطبيق المباشر للمبادئ المكرسة في الميثاق والمشار اليها في بداية هذه الملاحظات.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أنقل لكم، سيدي، تهانئ وفدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة. وليس لدينا أدنى شك في أن خبرتكم في هذا المجال، ونزاهتكم الغنية عن التعريف، وموضوعيتكم، ستدفع بهذه الهيئة الى تحقيق انجازات ملموسة. وتهانئنا موصولة أيضا الى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

السيد محمد زهين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أتقدم اليكم نيابة عن وفد بلدي، بتهانينا وأطيب تمنياتنا بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة. ونتقدم بتهانينا وأطيب تمنياتنا الى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين أيضا. وإن وفد بلدي لواثق بأن قيادتكم القديرة وحكمتكم ستكفلان النجاح لعملنا الهام.

إن الوفد الماليزي يتمسك برأي مفاده أن هذه اللجنة تضطلع بدور هام ومهمة جليلة في تأدية الواجب الذي ينص عليه الميثاق ألا وهو:

"حفظ السلم والأمن الدوليين"،

بما في ذلك المبادئ، التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسلح. وحقيقة أن هذه اللجنة كانت آخر لجنة رئيسية تبدأ أعمالها نرجو ألا يساء تفسيرها كعلامة على تضاؤل أهميتها.

في ٢٩ أيلول/سبتمبر علق رئيس وزراء ماليزيا، في بيانه أثناء المناقشة العامة للدورة الخمسين للجمعية العامة، على حالة العالم وأبدى جملة ملاحظات منها:

"إن الدول المنتصرة عام ١٩٤٥ تتشبث بعناد بمقاليد السلطة. وهي تسيطر على المواقع العليا، ممارسة للنفوذ والسلطة بنفس الوضوح الذي كانت تمارسهما به عندما كانت دولا استعمارية. ولم يتغير سوى الأقنعة التي تتستر وراءها... وقبل أقل من ستة أشهر، شهدنا استعمال الأمم المتحدة لتمرير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنوة. وقبل أن يجف مداد المعاهدة، واصلت بعض الدول النووية تجربة أسلحتها الشيطانية. اسمحوا لي أن أتساءل ما الذي يؤهل بعض البلدان لأن تمتلك الى الأبد وسائل الدمار الشامل؟ لقد آن الأوان لأن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي من خلال تخفيض مبرمج لترساناتها النووية في إطار زمني محدد يبدأ بالوقف الفوري لجميع التجارب النووية وينتهي بالقضاء التام على تلك الأسلحة.

...

"وتواصل الدول الكبرى في عناد التنافس على استحداث أسلحة تقليدية أكثر تدميرا. وليس ذلك فحسب، بل انها تتنافس أيضا في بيع الأسلحة. وعندما تشتري بعض البلدان [النامية] الأسلحة، تتهمها وسائط الإعلام التي يسيطر الغرب عليها بالانخراط في سباق التسلح".

وبينما نقترب من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، يوم افتتاح الاحتفال الخاص بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لا تزال توجد بعض الدول الأعضاء التي لم تلتزم بنداء الأمم المتحدة، أي "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف".

إن مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي عقد في نيسان/ابريل - أيار/مايو من هذا العام في نيويورك، احتل مركز الصدارة في قضية نزع السلاح النووي. وكانت ماليزيا تأمل أن يضمن التمديد لفترة محددة أو لسلسلة من الفترات

المحددة، التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإحراز تقدم إضافي في المجالات التي تكفل القضاء على الأسلحة النووية وتتضمن هذه المجالات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، واحترام المناطق الخالية من الأسلحة النووية، سواء القائمة حاليا أو تلك التي ستنشأ في المستقبل، والسماح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في الاتفاقية بالوصول الكامل إلى المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ووقت انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد توقعنا أن يسفر إعطاء "صك أبيض" بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، عن تمتع الدول الحائزة للأسلحة النووية بحرية مطلقة: وقد تأكدت مخاوفنا حقا، فلاتزال التجارب النووية تجري على الرغم من الصيحات والاحتجاجات الدولية.

لقد ظلت ماليزيا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي نعلق عليها أهمية حيوية باعتبارها وسيلة لكبح الانتشار النووي بجميع أشكاله. والنتائج التي توصل إليها مؤتمر الاستعراض والتمديد تتطلب إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، عن طريق لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية، أن يعجل في إكمال تلك المعاهدة. ونود في نفس الوقت أن نشيد بالدول الحائزة للأسلحة النووية التي أعلنت فرض وقف اختياري على تجارب الأسلحة النووية، والدول الأخرى التي تواصل التحلي بضبط النفس. ونطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تعرقل التقدم في العمل الجاري حاليا في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وآخر الاعلانات من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن كفالة أن تكون "قوة التفجير الحقيقية صفرا" مشجعة حقا. وإذا قبل هذا المبدأ فإنه سيحظر إجراء تجارب التفجيرات النووية وأية تفجيرات نووية أخرى مهما كانت صغيرة. فحظر التجارب النووية ينبغي أن يكون شاملا كاملا دون استثناء - ولا حتى للتفجيرات المضطلع بها لاختبار سلامة الترسانات النووية وإمكانية التعويل عليها.

إن قضية نزع السلاح لها أهمية قصوى بالنسبة لماليزيا. وقد سبق أن قدمنا لمحكمة العدل الدولية بيانات خطية فيما يتصل بقرار منظمة الصحة العالمية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اللذين يطلبان من المحكمة إصدار فتوى بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وموقفنا في هذا الصدد صريح وواضح. إننا نؤيد الحجة القائلة بأن أي استخدام للأسلحة النووية عمل غير مشروع وفقا للقانون الدولي. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يحرم استخدام الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى فإننا نؤيد الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية. وقد كانت ماليزيا بين أوائل الموقعين على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، عندما فتح باب التوقيع عليها في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتأمل ماليزيا أن يساعد تحقيق الحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية في تعزيز الثقة الدولية وأن يسهم بقدر أكبر في تحقيق السلم والأمن في العالم. ونحن عاكفون على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية بغية التصديق عليها.

واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وماليزيا طرف فيها، تواجه مشكلة الافتقار إلى تدابير تحقق فعالة. ويحدونا الأمل أن يتوصل الفريق المخصص المؤلف من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى اقتراحات لتعزيز الاتفاقية، لوضعها في صك قانوني ملزم.

ولئن كان التشديد على نزع أسلحة الدمار الشامل قد بدأ في احتلال مركز الصدارة فإن مسألة تنظيم وتخفيض التسلح التقليدي تستحق أيضا اهتماما جادا. والشفافية على مستوى تسلح البلدان الأعضاء ستسهم في بناء الثقة وفي تخفيض حالات الصراع وفي تقليل حدة التوترات في العالم.

وماليزيا تؤكد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وقد قدمت مؤخرا بياناتها عن نقل الأسلحة لعام ١٩٩٤. ونرجو أن يتم توسيع السجل لتتضمن القائمة المزيد من البيانات.

ويأسف وفدي لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة الذي انعقد في فيينا واختتم أعماله مؤخرا، لم يتمكن من التوصل إلى نتيجة أقوى بشأن حظر صنع واستخدام الألغام البرية. ومن الصعب أن نفهم لماذا تعذر التوصل إلى توافق الآراء المطلوب لتقييد الألغام البرية في الوقت الذي تقتل فيه هذه الألغام أو تشوه ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ شخص كل عام. ومن المخيف ملاحظة أن زهاء ١١٠ ملايين لغم بري مدفونة في أراضي ٦٤ بلدا، وأن الاتجار بهذه الألغام لا يزال مستمرا دون هوادة. وبينما يبذل المجتمع الدولي مساعيه للمساعدة في إعادة تأهيل ضحايا هذه الألغام، يجب علينا أن نطبق المبدأ القائل بان "من يستفيد من أدوات الحرب يجب عليه أن يسهم في تعزيز السلام ...".

إن القرار الأخير لمؤتمر نزع السلاح بتوسيع عضويته يلقى منتهى الترحيب. ولكننا لا نجد مبررا منطقيا لتحديد هذا التوسع لأنه يشكل خطورة على فعالية هذه الهيئة كمحفل تمثيلي تفاوضي. وبعض البلدان التي ناصرت اشتراك المنظمات غير الحكومية في العمل الاقتصادي والاجتماعي للمنظومة الدولية تعارض اشتراك المنظمات غير الحكومية في عمل مؤتمر نزع السلاح. اننا نتمسك بالرأي بأن المنظمات غير الحكومية أيضا يمكن أن تقدم إسهامات قيمة في المناقشات التي تدور في مؤتمر نزع السلاح. إن الحرص على الأمن الدولي ليس حكرا على فئة مميزة صغيرة، بل إنه مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد إيان كنيون، أن يدلي ببيان. وبموافقة اللجنة أدعو السيد كنيون إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كنيون (اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر إليكم يا سيادة الرئيس ولأعضاء اللجنة الأولى على سماحكم لي مرة أخرى بأن أخاطب اللجنة حول عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

قبل ثلاث سنوات تقريبا اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها ٣٩/٤٧ الذي أثنى على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأهاب بجميع الدول أن توقع على الاتفاقية وأن تصدق عليها. وقد وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية حتى الآن إلى ١٥٩ دولة، وأودعت ٤٠ دولة منها بالفعل صكوك تصديقها لدى الأمين العام للأمم المتحدة. والمرحلة التمهيدية لتنفيذ الاتفاقية، التي وصلت شكلها النهائي بعد عقدين من المفاوضات المضنية، تقارب على الانتهاء. وينتظر المجتمع الدولي الآن دخول هذا الاتفاق التاريخي المتعدد الأطراف إلى حيز النفاذ.

إن توقيع ١٥٩ دولة على الاتفاقية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا من فتح باب التوقيع عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ يعكس ما تحظى به من تأييد دولي واسع. لقد قرر المتفاوضون في جنيف بأن من الضروري أن يتوافر عدد مرتفع نسبيا من التصديقات يبلغ ٦٥ تصديقا قبل أن تدخل الاتفاقية إلى حيز النفاذ وذلك لكفالة أن يتيسر تنفيذ هذه الاتفاقية، بالاضافة إلى نظامها للتحقق الشامل، تنفيذا فعالا. إن موافقة حكومات ٤٠ دولة ومجالسها النيابية بالفعل على إيداع صكوك تصديقها تبرز ثقتها التامة في الاتفاقية كأداة تعمل على تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. وتعكس تلك الموافقة أيضا اقتناعها بأن الالتزامات التي ستضطلع بها من خلال التقيد بالاتفاقية تعد ثمنا زهيدا نسبيا لقاء الإزالة الكاملة للمخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج المتصلة بها خلال إطار زمني تحت الاشراف الدولي.

وقد عملت حوادث الارهاب الكيميائي في اليابان خلال الربيع والصيف من هذا العام على إلقاء

الضوء على حقيقة أن انتشار الأسلحة الكيميائية يعد تهديدا جسيما حتى فيما يتجاوز مستوى الدولة ذاتها. ورغم أن الاتفاقية لم تصمم لمكافحة الارهاب على وجه الخصوص، فقد انتشر إدراك متعاظم بأن الاتفاقية ستوفر محفلا لتوطيد التعاون والمسؤولية على الصعيد الدولي، ونظاما لتسوية الشواغل الوطنية ووسيلة لتنسيق الاستجابات الملائمة لخطر القيام بهجمات ارهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك توفير المعدات الواقية. وستكفل القوانين المحلية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية في كل دولة طرف أن يصبح استحداث وانتاج عناصر الحرب الكيميائية جرما جنائيا، وأن يجري تتبع السلائف الكيميائية والمواد الخام المتصلة بتصنيع الأسلحة الكيميائية والسيطرة عليها بكفاءة.

بيد أنه على الرغم من تصديق ٤٠ دولة عضو على الاتفاقية، فان هناك انشغالا متناميا من أن أكبر بلدين حائزين للأسلحة الكيميائية، وهما البلدان الوحيدان اللذان أعلنا حيازتهما لها، ألا وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لم يصدقا عليها بعد. إن عدم وجود هذين البلدين على قائمة البلدان المصدقة على الاتفاقية، وهما البلدان اللذان يعتبرهما عدد من البلدان الأخرى قائدين في هذا المضمار، سيؤثر بشكل خطير على التنفيذ المجدي للاتفاقية ودخولها إلى حيز النفاذ. وبالاضافة إلى البلدان الأربعين التي صدقت بالفعل على الاتفاقية، استكمل عدد كبير آخر من البلدان إجراءات تصديقها عليها. بيد أن عددا من البلدان ينتظر من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يتصدرا الركب. إن التخطيط لأنشطة التحقق التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتنفيذ الاتفاقية يتوقفان على الافتراض المزدوج بأن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي سيكونان من بين أوائل المصدقين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وان الاتفاقية الثنائية الموقعة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها ستدخل حيز النفاذ قبل دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى حيز النفاذ.

وبالتالي، ووفقا لمقرر اتخذته الدورة الأخيرة للجنة في تموز/يوليه، قام فريق ثلاثي مكون من الرئيس الحالي للجنة السفير زاكاريس دي بير من جنوب افريقيا، والرئيس السابق السفير النرويجي فين فوسترفول، ومني، بزيارة واشنطن خلال شهر أيلول/سبتمبر، وزيارة موسكو خلال الأسبوع الماضي لتشجيع الاهتمام السياسي المتجدد بالاتفاقية والتصديق عليها في وقت مبكر. ورغما عن أن التأييد السياسي للاتفاقية لم يكن موضع شك أبدا، فإن أولويات أخرى وعوامل دخيلة تعتم على التصديق المبكر على الاتفاقية في هذين البلدين. وكما ذكر وارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

> "ينبغي لنا أن نحث على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وقد حث الرئيس كلينتون مجلس شيوخ الولايات المتحدة على الإسراع في التصديق عليها، وعلى الكف عن احتجاز معاهدة (ستارت - ٢) واتفاقية الأسلحة الكيميائية رهينتين لمسائل أخرى لا تمت إليهما بصلة. ... واتفاقية الأسلحة الكيميائية ستجعل كل دولة أكثر أمنا. ونحن نحتاجها الآن". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الجلسة العامة ٤، ص ١٥)

إن الانتخابات الوشيكة للمجالس التشريعية لكلا البلدين ولرئاسة الجمهورية فيهما تزيد إلى حد كبير من استصواب التصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وقد واصلت اللجنة التحضيرية في لاهاي مهامها المتعلقة بوضع الشروط المطلوبة والاجراءات التنفيذية المتعلقة بإجراء أنشطة التفتيش وما يتصل بها من أنشطة، وبناء البنية الأساسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المستقبلية. وقد تواصلت هذه الأنشطة بالتوازي مع تحقيق تقدم يستحق الثناء صوب الإعداد للتنفيذ الفعال للاتفاقية في الدول الأعضاء. وقد عقدت ١١ دورة للجنة حتى الآن انتهت إلى قرارات هامة من أجل تنفيذ الاتفاقية. وأود، بدون الدخول في التفاصيل، أن أسلط الضوء

على بعض الانجازات في المجالات الآتية. ففي أعقاب وضع مخطط ثلاثي النسق للتدريب العام للمفتشين المرشحين، جرى تقييم عروض التدريب الوطنية وأجيزت معظم الدورات. وقد اضطلع في هذا العام بعملية اختيار المفتشين المرشحين للتدريب بشكل يتسم بالاخلاص. ومن الممكن أن تستكمل عما قريب القائمة النهائية لتدريب المجموعة الأولى المكونة من ١٦٠ مرشحا للقيام بالتفتيش. ولقد كان مستوى المرشحين عموما باهرا. وسيجرى التدريب في ألمانيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة والهند وهولندا واليابان، بالاضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وقد اتخذ قرار في أوائل هذا العام بإنشاء مختبر ومخزن للمعدات تابعين للمنظمة في رايسفايك. وقد وضعت قائمة معدات التفتيش المصدق عليها والمكونة من ٩٤ بندا منفصلا وأقرت معظم مواصفاتها. وقد أرسلت طلبات تقديم عطاءات بشأن ٤٣ بندا تصل قيمتها إلى ما يقرب من ٤,٥ مليون غيلدر هولندي إلى الشركات التي يهمها الأمر في الدول الأعضاء. وستبدأ عملية التعاقد على شراء ٤٥ بندا المتبقية ومعدات المختبر عما قريب. ويتوقع أن تستكمل عملية المشتريات بأكملها في هذه المرحلة بنهاية السنة الحالية أو أوائل السنة المقبلة.

وقد تحقق تقدم في العمل بشأن وضع نماذج الاعلانات بغية إدراجها في مسودة كتيب الاعلانات، وبشأن أنساق تقارير التفتيش الخاصة بالصناعة الكيميائية. وقد دخل إعداد مشروع نموذج اتفاقات المرافق الأخرى مرحلة متقدمة. واستكمل العمل إلى حد كبير في بلورة المبادئ التوجيهية والاجراءات المتعلقة بالتفتيش في مرافق الصناعة الكيميائية. وأقرت اللجنة مشاريع سياسة المنظمة إزاء السرية، وسياسة المنظمة إزاء وسائط الاعلام والعلاقات العامة، وسياسة المنظمة بشأن الصحة والسلامة. واتخذت قرارات بتطبيق هذه السياسات على عمل اللجنة بعد إجراء التغييرات الضرورية. ويجري النظر بهمة في الممارسات المتعلقة بتأشيرات الدخول إلى الدول الأعضاء بغية تيسير دخول المفتشين بسلاسة. ويجري إنشاء مصرف بيانات عن الحماية الكيميائية. وقد استكملت الاشتراطات الخاصة بصندوق طوعي لتقديم المساعدة بموجب الاتفاقية. وانتهت الأمانة من إنشاء موقع على شبكة انترنت لتسهيل عمل السلطات الوطنية وغيرها من المهتمين بالمعلومات الخاصة بالاتفاقية.

وكان التقدم المحقق بشأن إنشاء البنية الأساسية للمنظمة سلسا إلى حد كبير. وقد أوصت اللجنة مرة أخرى بوضع ميزانية اجمالية ثنائية المراحل تبلغ نحو ٣٠ مليون دولار لعام ١٩٩٦. وسيستخدم نحو ١٤ مليون دولار منها في مواصلة أعمال اللجنة إلى حين الوصول إلى التصديق الخامس والستين، على أن تبقي الأمانة على قوامها الحالي المصرح به والمكون من ١٢٥ موظفا. وفي الوقت الحالي، يعمل في الأمانة ١١٤ موظفا من ٤٤ جنسية.

وسيتاح مبلغ إضافي يقدر بنحو ١٦ مليون دولار عند إيداع وثيقة التصديق الخامسة والستين، وذلك للصرف على الأنشطة المعتزمة في الأشهر الستة التي تسبق دخول الاتفاقية حيز النفاذ مباشرة. وستصبح القوة الوظيفية عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ ٣٦٩ موظفا، بما في ذلك ١٤٠ مفتشا، وتشير التقديرات الأولية إلى أن ملاك الوظائف في المنظمة سيصل بعد نحو ستة أشهر من دخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ إلى ما يقرب من ٤٥٠ موظفا من بينهم ٢١١ مفتشا. وسيجري النظر عما قريب في الميزانية التفصيلية للمنظمة، غير أن التوقعات تدل على أنها ستصل إلى ١٠٠ مليون دولار للإثني عشر شهرا الأولى - وهو رقم أقل بكثير من الاسقاطات الأبكر.

وقد تم التوصل في وقت مبكر من العام الحالي إلى اتفاق بشأن موقع وتصميم مبنى جديد للمنظمة يتناسب مع احتياجاتها وما يتصل بذلك من بنية أساسية. كما يتركز الاهتمام في الوقت الراهن على وضع سياسة للتوظيف تنتهجها المنظمة بغية اجتذاب خبراء على درجة عالية من التأهيل؛ وعلى وضع نظام لإدارة المعلومات يدعم بكفاءة آلية التحقق في الوقت الذي تراعى فيه الشواغل الخاصة بالسرية؛ وعلى استكمال المشروع الخاص باتفاق المقر مع الدولة المضيفة - أي هولندا.

ولا تزال بعض القضايا بحاجة الى الحل في المستقبل القريب. وهي تشمل القضايا المتبقية المتصلة بالإعلانات عن الموجودات التي تصدر عن الصناعة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية؛ والإجراءات التفصيلية المتعلقة بالتحقق من الأسلحة الكيميائية القديمة المتخلى عنها؛ وتوقيت تنسيق الضوابط على الصادرات في ضوء أحكام الاتفاقية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية؛ والإعداد لعملية الانتقال بين اللجنة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

واعتمدت الهيئة نموذجا جديدا للعمل في دورتها الأخيرة في تموز/يوليه. وبموجب هذا النظام لا تعقد الاجتماعات الرسمية لأفرقة الخبراء الذين يعدون القرارات للأفرقة العاملة وللدورات الرسمية للجنة إلا إذا كان هناك توقع معقول بأنهم سيتمكنون من إحراز التقدم. ويتقدم العمل الموضوعي الآن على أساس مجموعات تشاور يديرها رؤساء أفرقة الخبراء.

وتعكف الدول الأعضاء نفسها بنشاط على معالجة مسائل معينة مثل التخطيط لنظم تداول البيانات وتطويرها وإقامة الأجهزة اللازمة لضمان سرية الإعلانات؛ واستكمال اتفاقات المنشآت؛ وإجراءات القيام بأعمال التفتيش على المنشآت الصناعية. وقد سبق لعدة دول أعضاء أن سنّت تشريعات التنفيذ الوطنية، واستحدثت الهيئات الوطنية وبدأت في تدريب المرافقين على استقبال المفتشين وإرشادهم واستعراض وتسهيل إجراءات تأشيرات الدخول وتوجيه موظفي الهجرة والجمارك نحو تنفيذ الاتفاقية بطريقة فعالة.

وقد واصل عدد من المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث تقديم الدعم القيم الى الأمانة في عملية التنفيذ الوطنية في الدول الأعضاء. وقد عممت الأمانة نموذجا للتشريعات اللازمة للتنفيذ، وواصلت القيام بأنشطة مثل تنظيم حلقات دراسية في شتى مناطق العالم، وإجراء اتصالات مباشرة مع الأوساط الصناعية على نطاق العالم، وتنظيم الاجتماعات مع ممثلي الصناعة في لاهاي في فترات منتظمة. وفي عام ١٩٩٥، نظمت حلقات دراسية إقليمية بشأن التنفيذ الوطني للاتفاقية في مينسك، وليما، وهافانا، وياموسوكرو، وياوندي، وسيول، وسيشهد الشهر المقبل حلقة دراسية في أديس أبابا. ونظمت في الشهر الماضي في هولندا دورة تدريبية لموظفو الهيئة الوطنية، شارك فيها ٤٩ موظفا من ٤٠ دولة عضوا.

ويجب أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن حتى يجني العالم ثمارها. وإن التأخير لفترة طويلة سيشجع الانتشار المستمر وسيوفر الإغراء المتزايد لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة، وسيضر بالزخم السياسي لحظر هذه الأسحلة.

إن فرصة القضاء الى الأبد على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل يجب ألا تضيع. ويواجه المجتمع الدولي جدول أعمال مزدحما في مجال الحد من الأسلحة الآن وفي المستقبل القريب، ولقد حظيت اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالترحيب باعتبارها اختبارا لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف الأخرى. ويحدوني الأمل أن تواصل هذه اللجنة دعمها لضمان دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في جلسة هذا الصباح.

لقد طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وحيث أن هذه أول مرة يطلب فيها أحد ممارسة هذا الحق، فسأعطي الكلمة لأمين اللجنة لقراءة المبادئ الإرشادية المتصلة بهذا الإجراء.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القواعد الأساسية التي تحكم ممارسة حق الرد هي كما يلي:

"تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه.

"يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد.

"تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق. وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق". (المقرر ٤٠١/٣٤، الفقرات من ٨ الى ١٠)

ونظرا لأنه ليست هناك جلسة للجنة الأولى مقررة بعد ظهر اليوم، ووفقا للقاعدة ذات الصلة فإن حق الرد يمكن ممارسته في جلسة هذا الصباح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا، التي تود أن تتكلم ممارسة لحقها في الرد.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، التي أثق بأنها ستعمل بفعالية تحت توجيهكم.

لقد أشارت بعض الوفود الى مسألة التجارب النووية. إن بياناتهم تدفع الوفد الفرنسي لأن يذكّر بالحقائق وأن يضع آخر سلسلة من التجارب أجرتها فرنسا في إطار القضاء الشامل والكامل على التجارب النووية.

ويجب النظر الى سلسلة التجارب الحالية بوضعها في إطارها الصحيح: أي نهاية التجارب. وان هدفنا هو أن نوقع، في خريف عام ١٩٩٦، معاهدة تحظر جميع التجارب النووية والتفجيرات النووية الأخرى. وهذه هي القضية الأساسية في نطاق مثل هذه المعاهدة. ويدرك الممثلون أن فرنسا أعلنت في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، في مؤتمر نزع السلاح، موافقتها على ذلك الهدف وعلى تلك الصياغة، وأصبح هذا معروفا بـ "خيار الصفر".

ولكن من أجل بلوغ ذلك الهدف، ومن أجل اختتام تلك المفاوضات بنجاح، اضطر بلدي، في إطار الفترة القصيرة الممتدة حتى نهاية أيار/مايو ١٩٩٦، أن يضمن إمكانية الاعتماد على أسلحته وسلامتها في المستقبل وأن يحقق الاتقان بمعزل عن تقنيات المحاكاة. وهذه الحملة لاستكمال تجاربنا ستسمح لفرنسا بدعم خيار معاهدة لحظر التجارب شديدة الى أقصى حد ومرضية على أفضل وجه.

وكانت بعض الملاحظات التي أدلي بها خلال هذه المناقشة لا أساس لها. وفي الواقع، لا تلحق حملة التجارب هذه الضرر بالمناخ السائد. ومنذ وقت قريب، برهن خبراء دوليون بارزون خلو هذه التجارب من الأضرار. إن هذه الحملة تتم وفقا لحقوق فرنسا وللالتزامات التي تعهدت بها. وأقصى قدر من ضبط النفس لا يعني التحريم أو حتى التعليق، واننا لم نتعهد قط بالكف عن استكمال هذه السلسلة من التجارب.

وفي الختام، ألاحظ أنه أشير الى فرضية الوقف النووي للتجارب. ويجب أن أوضح أن عبارة الوقف الفوري - وانني أؤكد على كلمة "الفوري" - لا تنطبق على فرنسا لأن حملة التجارب الجارية هي بالتحديد المرحلة المطلوبة للوقف النهائي الكامل للتجارب، الذي هو هدفنا المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكّر الممثلين بأنه وفقا لمقرر اللجنة، وكما هو موضح في برنامج العمل والجدول الزمني، ستقفل قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي اليوم الساعة ١٨/٠٠. وأرجو أن يدرج الممثلون الراغبون في الكلام أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠